جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص:قانون عام اقتصادي

عنوان المذكرة

رقمنة النشاط الاداري في الجزائر

إعدادالطالبين:

بلحبيب يمينة.

بالمسعود زهور.

إشراف:

الاستاذ: خوخي خالد.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د سويقات أ حمد	أستاذ التعليم العالي	رئيسًا
د زعباط عمر	أستاذ محاضر قسم "أ"	مناقشاً
أ.خوخي خالد	أستاذمساعد	مشرفاً

السنةالجامعية:2024 – 2025

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة مقدمة لاستكمال المتطلبات لنيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص:قانون عام اقتصادي

عنوان المذكرة

رقمنة النشاط الاداري في الجزائر

إعداد الطالبين:

بلحبيب يمينة.

بالمسعود زهور.

إشراف:

الاستاذ: خوخي خالد.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د سويقات أ حمد	أستاذ التعليم العالي	رئيسًا
د زعباط عمر	أستاذ محاضر قسم "أ"	مناقشاً
أ.خوخي خالد	أستاذمساعد	مشرفاً

السنة الجامعية: 2024 – 2025

الجمـهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرارالوزاري رقم 1082المؤرخ 27ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله.

إسم ولقب الطالب	التخصص	رقم بطاقة التعريف الوطنية	تاريخ الاصدار
1. بلحبيب يمينة	قانون عام اقتصادي	201737968	2017./.08/02
2. بالمسعود زهور	قامون عام اقتصادي	200084887	2016/04/09

المسجل (ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق

و المكلف (ة) بانجاز أعمال بحث مذكرة ماستر،عنوانها:

رقمنة النشاط الاداري في الجزائر

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 20/05/2021

1. توقيع المعني (ة)
2. توقيع المعني (ة)

شكر

نشكر الله سبحانه وتعالى الذي حفظنا برحمته وأعاننا على هذا العمل

نعبر عن شكرنا العميق للاستاذنا المشرف :الاستاذ خوخي خالد على المساعدة التي قدمها لناوعلى صبره وتشجيعاته لنا والذي بدونه لم يكن هذا العمل ليرى النور

كما لا ننسا جميع الاساتذتنا الذين ساهموا في تكويننا ودعمنا طوال مسيرتنا الجامعية .

اهداء

إلى من أنجبوني إلى هذا العالم .

إلى أبي رحمه الله واسكنه فسيح جنانه.

إلى أمي أطال الله في عمرها على تضحياتها و دعمها المستمروأسال الله ان يحفظها .

إلى إخواتي و اخواتي كل باسمه.

إلى زوجات إخواتي وبنات وأولاد إخواتي وأخواتي كل بإسمه.

إلى صديقة العمر بابا عيسى كريمة على دعمها المستمر والدائم والى كل عائلتها الكريمة كل بإسمه.

إلى صديقتي الغالية بكوش جميلة على تعبها معي في إنجاز هذا البحث .

الى صديقاتي بالاقامة :هلالبة فائزة ،قاضي منى الله أميرة ،زغيب شيماء على الدعم المستمر وتشجيعاتهم المتواصلة لانجاز هذا البحث.

إلى كل صديق دعمني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة .

إلى كل الاساتذة الذين دعموني بكفائتهم وتشجيعاتهم .

إلى أستاذي ومشرف على هذا العمل الأستاذ :خوخي خالد .

إلى كل وزملائي في الدفعة سنة ثانية ماستر حقوق.

الطالبة :بلحبيب يمينة .

اهداء

الى سندي الغالي أبي العزيز

إلى أغلى إنسانة في الوجود أمي العزيزة

إخواتي و أخواتي

إلى زوجي الغالي وعائلته كل بإسمه

إلى كل زملائي في الدفعة سنة ثانية ماستر حقوق .

الطالبة :بالمسعود زهور

قائمة المختصرات

ج. ر. ج. ج

ص

ق. إ

ق. إ. م. إ

ق. ع. ج

مقدمة

مقدمة :

بدات الادارة التقليدية منذ العصور القديمة ،حيث كانت تعتمد على السجلات الورقية والعمليات اليدوية في تسيير الأعمال ،ومع تطور المجتمعات استخدمت الدول والمؤسسات أنظمة إدارية أكثر تنظيما مثل السجلات المكتوبة في الحضارات القديمة كالباليلية والمصرية والصينية .

مع ظهور الآلات الكاتبة وأجهزة الفاكس في أوائل القرن العشرين ، شهدت الإدارة تحسنا في إرسال وتوثيق المعلومات ،ومع بداية الخمسينات والستينيات بدأإستخدام الحواسيب الأولى في الشركات الكبرى ، لكنها كانت محدودة بسبب حجمها الكبير وتكاليفيها العالية ،ولكن سرعان ما ظهرت اجهزة الكمبوتر الشخصية والأنظمة الأدارية خلال السبعينيات والثمانينيات،فبدأت الشركات تعتمد على النظم الإلكترونية في إدارة الحسابات والموارد البشرية ، إلى بداية التسعينيات حيث بدأ إنتشار الأنترنت و أصبحت الشركات تعتمد على البريد الإلكتروني والأنظمة الإلكترونية لتنظيم البيانات

مما سرع عمليات الإدارة وقلل من استعمال الورق .

مع بداية القرن الواحد والعشرين ،شهد العالم تحولا رقمياواسع النطاق ،وظهرت الإدارة الإلكترونية المتكاملة شملت مختلف المجالات بما في ذلك الإدارة العامة وأصبح التوجه نحو رقمنة الإدارة ضرورة وليس خيارا،حيث أصبحت الشركات تعتمد على نظام ERP (تخطيط موارد المؤسسات) و منصات التواصل الفوري والتحليل الذكي ، حيث تسارعت عملية التحول الرقمي مع انتشار الهواتف الذكية والتطبيقات السحابية مما جعل الإدارة الرقمية متاحة في أي وقت وفي أي مكان.

وتعد رقمنة النشاط الادراي إحدى الركائز الاساسية في تحديث أنظمة العمل الحكومي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين .في هذا السياق تبنت الجزائر إستراتجية وطنية

تهدف إلى إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمليات الإدارية ،مما يسهم في تعزيز الكفاءة ،الشفافية ، وتقليص البيروقراطية،من خلال الإعتماد على التقينيات الرقمية ،مثل الحوسبة السحابية ،قواعد البيانات الذكية والذكاء الإصطناعي .

تعتبر الرقمنة وسيلة فعالة لتسريع وتيرة العمل الاداري ،حيث تتيح إمكانية إنجاز المعاملات إلكترونيا دون الحاجة إلى الحضور الشخصي ،مما يخفف الضغط على الإدارات التقليدية كما أنها تسهم في تقليل الأخطاء البشرية ،وتحدُ من الفساد الإداري وتسهل عملية أرشفة البيانات واسترجاعها بسرعة ودقة بالإضافة إلى ذلك تساهم الرقمنة في توفير الوقت والجهد لكل من المواظفيين والمواطنين ،مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للمؤسسات .

عملت الجزائر على تحسين بنيتها التحتية الرقمية حيث أطلقت عدة منصات إلكترونية تقدم خدمات إدارية متنوعة مثل استخراج الوثائق الرسمية (شهادات الميلاد، جوزات السفر، رخص القيادة) ودفع الفواتير إلكترونيا ، تقديم الشكاوى والطلبات عبر الانترنت ،ومن أبرز هذه المشاريع في هذا المجال :

الشباك الالكتروني للخدمات الادارية ، بوابة التصريح الضربي الإلكتروني ،الأنظمة الخاصة بالخدمات الصحية والتأمينات الإجتماعية .لكن رغم هذا التقدم الملحوظ في عملية الرقمنة واجهت الدولة عدة تحديات من بينها ضعف البنية التحتية التكنولوجية خاصة في المناطق النائية التي تعاني من نقص في شبكة الانترنت ، وكذا الحاجة في تأهيل الموارد البشرية الذي يتطلبه التحول الرقمي من تكوين للموظفين على استخدام التقنيات الحديثة لضمان فعلية الأنظمة الإلكترونية ،وكذلك مخاوف الأمن السيبراني إذ أن حماية البيانات والمعلومات الشخصية للمواطنين يشكل تحديا أساسيا في ظل تزايد الهجمات الإلكترونية ،ومقاومة التغير من طرف بعض الأفراد الذين يفضلون الطرق التقليدية للإدارة مما يستلزم جهودا توعوية لتعزيز الرقمنة .

لضمان نجاح عملية الرقمنة تواصل الدولة الجزائرية تطوير إستراتجيات رقمية أكثر شمولا من خلال تحسين البنية التحتية وتعزيز الشراكات مع المؤسسات التكنولوجية وتوفير بيئة قانونية تنظمية تحمي البيانات وتعزز الإبتكار الرقمي ،كما تعمل الدولة على توسيع نطاف الخدمات الإلكترونية لتشمل المزيد من القطاعات مما يساهم في تحقيق تحول رقمي شامل يعزز التنمية الإقتصاديةوالإجتماعية.

اهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في مدى تفعيل و تجسيد رقمنة النشاط الإداري في الجزائر من خلال رقمنة القطاعات والمؤسسات العمومية سواء كانت محلية أو مركزية من أجل تحسين كفاءة وجودة الخدمات المقدمة للأفراد لتقليل من الإجراءات البروقراطية المعقدة ،وتعزيز الشفافية والحد من الفساد الاداري من خلال أنظمة إلكترونية توفر سجلات دقيقة يصعب التلاعب بها، وعرض مسار التحول الرقمي في الدولة ومستوى الجاهزية الذي بلغته التطبيقات العملية المتعلقة بالخدمات الإلكترونية مما يسمح لنا بمعرفة واقع هذا التفعيل ، ومعرفة الثغرات والتحديات التي لا تسمح بتحقيق الفعالية القصوى للإدارة الرقمية .

أهداف الدراسة :

- وصف وتحليل واقع الرقمنة في الجزائر .
- استكشاف المتطلبات والفوائد المتوقعة من الرقمنة .
- تعزيز وعي المسؤوليين والموظفين بأهمية الرقمنة .
- تحديد التحديات التي تعيق مسار التحول الرقمي .
- إقتراح حلول واستراتجيات لتسهيل عملية الرقمنة الإدارية .

أسباب اختيار الموضوع :

لا تختلف الاسباب الذاتية عن الاسباب الموضوعية كون الاهتمام الشخصي بموضوع الإدارة الرقمية موضوع عصر السرعة والمعلوماتية يهتم به الأفراد والمجتمع كان سببا كافيلا لاختياره قصد إثراء وتحيين الزادالمعرفي لنا في هذا المجال ،أما عن الدوافع العلمية فالموضوع يتلقى إهتمام متزيد خاصة في السنوات الاخيرة حيث تسعى المؤسسات العمومية إلى تحقيقه بصفة كاملة ،فأصبح موضوع الرقمنة يحظى بقيمة علمية على المستوى الأكاديمي و تطوره المستمر يتطلب الباحث التوسع فيه لمعالجته.

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية :

تركز الدراسة على رقمنة الإدارة الجزائرية ، أي الانتقال من الأساليب التقليدية إلى الأنظمة الرقمية .كما تشمل هذه الدراسة التحولات التكنولوجية ، التحديات ، الفوائد ، والاستراتجيات المتبعة في التحول الرقمي .

تستثني الدراسة المجالات غير مرتبطة بالإدارة ,مثل رقمنة القطاعات الصناعية او التجارية , الا عند ارتباطها بالادارة العامة .

الحدود الزمنية :

تتناول الدراسة الفترة الزمنية من بداية تطبيق الرقمنة في الجزائر حتى اليوم ، مع التركيز على الخطط و الاستراتجيات التي بدأت منذ أوائل الألفية الجديدة .كما يتم التركيز على التطورات الأخيرة في مجال الرقمنة , خاصة في العقد الأخير (2015–2025) حيث شهدت الجزائر جهودا مكثفة في هذا المجال .

الحدود المكانية :

تركز الدراسة على الجزائر كمجال جغرافي , وتشمل الإدارات الحكومية المركزية والمحلية .

قد يتم إجراء مقارنات مع دول أخرى ,لكن التركيز الأساسي يبقى على الواقع الجزائري في مجال الإدارة الرقمية

الحدود المنهجية :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لتقديم صورة دقيقة عن رقمنة الإدارة الجزائرية .من خلال استخدام المقابلات, وتحليل البيانات الحكومية للحصول على معلومات دقيقة حول التقدم في الرقمنة والتحديات التي تواجهها .

من خلال ما سبق ذكره نرى أن الجزائر تسعى إلى رقمنة نشاطها الإداري في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم ,بهدف تحسين كفاءة الخدمات العمومية ,تعزيز الشفافية ,وتقليل التعقيدات البيروقراطية .ورغم الجهود المبذولة ,لا تزال عملية الرقمنة تواجه تحديات متعددة , مثل ضعف البنية التحتية الرقمية ,مقاومة التغيير ,و نقص الكفاءات المختصة .

الإشكالية: وعليه اعتمادنا الإشكالية التالية :

ما مدى تجسيد واقع الرقمنة في الجزائر؟

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل واقع الرقمنة في الجزائر ,والمنهج التحليلي في تفسير العوامل المؤثرة وتقييم مدى نجاح السياسات المتبعة .

تعتمد هذه الدراسة على تقسيم منهجي يشمل فصلين رئيسين و بهدف تقديم تحليل شامل لرقمنة النشاط الإداري في الجزائر بدءا من الإطار النظري وصولا إلى التحديات والحلول

المقترحة حيث سنتطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري لرقمنة النشاط الإداري في الجزائر من خلال ذكر المفاهيم الأساسية المتعلقة بالرقمنة وتشمل :

1-تعريف الرقمنة وأهميتها في الإدارة الحديثة .

2-متطلبات الرقمنة و دوافع تطبيقها.

3-.تعريف المرفق العمومي وطرق تسيره.

4- مراحل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية .

أما الفصل الثاني فسنتناول فيه واقع رقمنة النشاط الإداري في الجزائر حيث يركز هذا الفصل على التطبيق الفعلي للرقمنة في الجزائر ويشمل :

1-استعراض جهود الجزائر في رقمنة القطاعات العمومية .

2- تحليل اثر الرقمنة على تحسين الأداء الإداري

3- التحديات التي تعيق التحول الرقمي (البنية التحتية ,التشريعات ,الموارد البشرية .....)

4-استراتجيات وحلول مقترحة لتعزيز نجاح الرقمنة في الجزائر .

حيث يهدف هذا التقسيم إلى تقديم دراسة متكاملة تجمع بين التحليل النظري والتقييم الواقعي , مما يساعد في تقديم حلول عملية لتعزيز التحول الرقمي في الإدارة الجزائرية.

الفصل الأول

آليـــات التـــحول نحـــو إدارة رقـــمية

المبـــحث الأول: الإطـــار المـــعرفـــي للرقـمنة و متـطلبـــات تطبـــيقـــها

مع بروز العولمة وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة ،برز مفهوم الرقمنة كأحد ابرز التحولات التي يشهدها العالم في العصر الراهن ، فقد أصبحت المعاملات ،والخدمات ،وحتى أنماط الحياة اليومية ترتكز بشكل متزايد على الوسائط الرقمية والتقنيات الذكية .ولان الرقمنة لم تعد خيارا بل ضرورة في ظل هذا التطور بات من المهم فهم معناها وأساسها النظري من اجل إدراك أبعادها و استيعاب تأثيراتها المتعددة .ومن هذا المنطلق يتعين التوقف عند مفهوم الرقمنة،أصولها،خصائصها و مكوناتها الأساسية .

المطلب الأول: ماهية الرقمنة

لقد أدت تقنيات الإعلام والإتصال الحديثة إلى إحداث تغيرات هائلة في الحياة العمومية سواء على مستوى الأفراد ، ورغبتهم في الحصول على خدمات أكثر تقدما ،أوعلى مستوى المؤسسات والهيئات القائمة على تقديم تلك الخدمات ،وقد صار إدخال تكنولوجيا المعلومات في الأعمال الإدارية كافة هو هدف الدولة التي تسعى نحو التقدم والرقي ومواكبة العصر ، لذا إرتبط استخدام تكنولوجيا الإعلام بالرقمنة التي سعت العديد من الادارات منها العمومية إلى الرقمنة في شتى أعمالها .لذلك أصبح الإهتمامبرقمنة المرافق العمومية حاليا أحد أبرز أهداف الحكومة حيث بدلت مجهود كبير من أجل تجسيدها لمواكبة العصر و تحقيق النجاحات في شتى القطاعات .وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى الفروع التالية :

الاساس التاريخي للرقمنة (الفرع الأول)، تعريف الرقمنة وخصائصها (الفرع الثاني)، أهمية الرقمنة (الفرع الثالث)، أشكال الرقمنة (الفرع الرابع).

الفرع الأول: الأساس التاريخي للرقمنة.

يرجع مفهوم الرقمنة الى تطورات تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات لتسيير بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا منذ الخمسينات حسب هرتر من خلال النتائج المحققة لاختفاء السجلات البطاقية الرقمية لتحل محلها السجلات الالكترونية و التي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكة السجلات و تبادلها في مجال الفهرسة التعاونية ،كذلك في الإعارات بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفاده توحيد الفهارس و نصوصها في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية أو ما تعرف بمجموعة السبع في جويلية 1994 ،بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الانترنت باعتبارها فضاء المعلومات و المعرفة في المكتبات ،ليمتد بعدها إلى اجتماعات عديدة بين القوى العظمى لرقمنة المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة إلى أوسع الحدود ، وجاءت بعد العديد من الاجتماعات من أهمها اجتماع بروكسل 1995 لدعم التنمية في جميع المجالات الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم و الوكالة الفضائية للنازا التابعة لوزارة الدفاع ليشمل هذا المشروع إقامة ستة (06) مكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية . لتنتقل بعدها الى اروبا بمشاريع مماثلة اسمها "ذاكرة ميموريا " بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية ومعهد تولون لأبحاث العلمية والمؤسسات في المعلوماتية[1].

أما في الجزائر فقد أدركت الدولة الجزائرية بعد الإستقلال اهمية التطور التكنولوجي خاصة في تكنولوجيا الإعلام والإتصال و أثرها على التنمية الاقتصادية والإجتماعية للبلاد

[1]–أحمد الكبيسي ،تطور النظم الإلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية ،العربية 300،العدد2008،29،ص6.

وتجسدت إدارتها للعصرنة من خلا إنشاء مراكز للتكوين والبحث ،متخصصة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال،على غرار مركز الدراسات والبحث في الإعلام الآلي الذي أنشأ عام 1969،الذي أصبح فيما بعد يسمى المعهد الوطني للاعلام ثم المدرسة العليا للإعلام الآلي ،كما تم في نفس السنة إنشاء المحافظة الوطنية للإعلام الآلي ،التي تعد أول هيئة في المجال ،في إفريقيا و منطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا ،حيث أعدت هذه الأخيرة أول مشروع للاعلام الآلي في الجزائر بعنوان "الاعلام الآلي في الجزائر :استراتجيةتطويره"مرفقا بمشروع لتصنيع 1000 حاسوب.ليتم عقب ذلك إنشاء عدة مؤسسات متخصصة في التطوير التكنولوجي ،على غرار جامعة العلوم والتكنولوجيا بالجزائر العاصمة والتي أنشئت عام 1974 وسميت فيما بعد جامعة العلوم والتكنولوجيا "هواري بومدين".هذه الإجراءات أفضت إلى إستثمارات معتبرة في تكوين رأس مال متخصص ،وهو الأمر الذي تم الشروع فيه بعد الاستقلال .

و خلال ثمانينات القرن الماضي،شهدت الجزائر ظهور أولى المؤسسات المتخصصة في الإعلام الآلي على غرار المؤسسة الوطنية لأنظمة الإعلام الآلي ،المتخصصة في تقديم خدمات الإعلام الآلي وهندستها ،والمكلفة بمراقبة الحوسبة للمؤسسات العمومية ،للتطلق الجزائر أولى مبادرتها لتطوير صناعتها الحاسوبية،لا سيما عبر مشاريع تصميم البرمجيات وتصنيع حواسيب مصغرة ،وقد فرض الاستخدام الواسع للانترنت وتعميمها ،بوصفها وسيلة للتبادل و الاتصال ،القيام بإصلاحات تكنولوجية هيكلية،وعليه قامت الجزائر بنهاية التسعينات بإصلاحات كبيرة في قطاع البريد والموصلات السلكية و اللاسلكية ،أفضت إلى تسريع عملية تطوير تكنولوجيا الإعلام والإتصال خاصة عبر إطلاق خدمات جديدة متمثلة

في الهاتف النقال والانترنت ،حيث شكلت هذه المبادرات في مجملها حجر الأساس لبروز واستخدام تكنواوجياالرقمنة[1].

الفرع الثاني :مفهوم الرقمنة وخصائصها

أولا / تعريف الرقمنة

أسندت العديد من التعاريف لتوضيح مفهوم الرقمنة نذكر منها :

عرف سعيد يقطين الرقمنة بمصطلح أخر وهو الترقيم التناظري الذي يشير لكونه "عملية نقل أي صنف من الوثائق (أي من الورقي) إلى النمط الرقمي، وبذلك يصبح النص والصورة الثابتة أو المتحركة أو الصوت أو الملفات المشفرة إلى أرقام لان هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بان تصبح قابلة للاستعمال والاستقبال بواسطة الأجهزة المعلوماتية، كما يؤكد على أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابل للمعاينة على أساس الحاسوب"[2]

كما أن الرقمنة هي: "العملية التي يتم بمقتضاها تحويل البيانات إلى شكل رقمي لمعالجتها بواسطة الحاسب،وعادة ما يستخدم مصطلح الرقمنة في نظم المعلومات للإشارة إلى تحويل النص المطبوع أو الصور إلى إشارات ثنائية باستخدام أحد أجهزة المسح الضوئي، يمكن عرضها على شاشة الحاسب"[3].

[1]– أحمد الكبيسي ،تطور النظم الإلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية ،العربية 300،العدد2008،29،شوهد بتاريخ 2025/04/14 على الساعة 17:07 .

[2]– رميصاءلكحل و شيماءقريدة ،دور الرقمنة في أداء الخدمة العمومية (دراسة خالة بالوحدة الولائية للبريد بورقلة ، مذكرة ماستر كلية العلم الاقتصادية والتجارية تخصص إدارة أعمال ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، 2023، ص 3.

[3]–رميصاء لكحل وشيماء قريدة ، المرجع السابق ،ص4.

والرقمنة: "هي استخدام التقنيات الرقمية لتغيري نماذج الإعمال والعمليات وتوفير فرص جديدة لتوليد الثروة وللتنمية المستدامة ".

إذ عرفت الشبكة الكندية للمعلومات حول التراث، عملية الرقمنة بأنها: "العملية التي من خلالها يتم خلق صور رقمية (بمعنى محتوى على الحاسوب) انطلاقا من وثيقة ورقية، أو كيان ثلاثي الإبعاد".

وقدم "دووجهودجر" مفهوم أخر تم تبينه من جانب المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه الرقمنة: "إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي مثل: مقالات الدوريات والكتب والمخطوطات والخرائط وغيرها إلى شكل رقمي"[1].

ومنه نستنتج من التعاريف السابقة أن الرقمنة عبارة عن عملية إلكترونية، الهدف منها تحويل البيانات المكتوبة والمطبوعة بالاعتماد على تقنيات وأجهزة مخصصة للحصول على نتائج رقمية.

ثانيا / خصائص الرقمنة :

تتميز الرقمنة بعدة خصائص مثل غيرها من التكنولوجيات بالخصائص لتالية [2] :

ـ تتميز الرقمنة بتقليص الوقت فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن الإلكترونية متجاورة.

ـ تتميز الرقمنة بتقليص المكان حيث تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائل من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة..

[1]– رميصاء لكحل وشيماء قريدة، مرجع سابق ،ص4.

[2]– المرجع السابق ،ص من 4الى 5 .

ـ اقتسام المهام الفكرية مع الآلة نتيجة التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الصناعي، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.

ـ تكوين شبكات الاتصال لتتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على التكنولوجيا والمعلومات من أجل تشكيل شبكات وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات الاتصال مع بقية النشاطات الأخرى.

ـ التفاعلية أي أن المستخدم لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.

ـ اللامركزية وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالانترنت مثلا: تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنت.

ـ قابلية التوصيل وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع أي بغض النظر عن الشركة المصنعة أو البلد المصنع على مستوى العالم .

ـ اللاجمهرية وتعين إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معنوية بدل توجهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة وهذا يعين إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك.

ـ الشيوع والانتشار وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمط مرن.

ـ العالمية والكونية وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا حيث أتخذ المعلومات مسارات معقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق إلكترونيا.

الفرع الثالث :أهمية الرقمنة

للرقمنة أهمية كبيرة تكمن في :

أولا /الأهمية الإدارية :

ـ إتاحة الدخول إلى المعلومات بصورة واسعة ومعمقة بأصولها وفروعها

ـ سهولة وسرعة تحصيل المعرفة والمعلومات من مفرداتها .

ـ القدرة على الطباعة للمعلومات منها عند الحاجة وإصدار صورة طبق الأصل عنها .

ـ الحصول على المعلومات بالصوت والصورة وبالألوان أيضا .

ـ إمكانية التكامل مع الوسائل الأخرى : الصوت، الصورة، الفيديو .

ـ زيادة إتقان الأعمال .

ـ تبسط الإجراءات بحيث يستطيع المواطنون تلبية حاجاتهم بشكل مبسط وسريع .

ـ تحقيق الاتفاقية والمصداقية عن طريق الرقابة الالكترونية .

ـ الدقة في انجاز المهام والالتزام باللوائح والتنظيمات الإدارية واحترام مواعيد الدوام .

ثانيا/ الأهمية الإقتصادية :

ـ توفير المال والوقت والجهد على جميع الاطراف المتعاملة إلكترونيا وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف أثناء الحكومة الإلكترونية ،

ـ مساندة برامج التطوير الإقتصادي ،وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاعات وبالتالي زيادة العائد الربحي .

ـ إتاحة فرص وظيفية جديدة ،في مجالات جديدة مثل إدخال البيانات ،وتشغيل وصيانة الينية التحتية وامن المعلومات .

ـ فتح قنوات إستثمارية جديدة ،من خلال التكتمل بين الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية ،وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات.

الفرع الرابع :أشكال الرقمنة

توجد ثلاث أشكال رئيسية يمكن للمكتبة الرقمية استخدامها للرقمنة هي [1]:

أولا/ الرقمنة على شكل صورة :

تعني حفظ الوثائق بشكل صورة غير قابلة للتحويل او التغير ،وتفيد هذه الطريقة في حالة اهتمام الباحثين بالقيمة الفنية للوثيقة وليس لقيمتها ،والصورة تتكون من مجموعة نقاط تدعى بيكسالpixel، وكل بيكسال يمكن تميزه ب:

- 1بايت لصورة ابيض واسود .
- 8بايت لصورة بمستوى رمادي .
- 24بايت أو أكثر لصورة ملونة .

ثانيا/ الرقمنة في شكل نص :

تعني حفظ الوثائق في شكل نص، وهي تتيح استرجاع المعلومات وإمكانية إدخال بعض التحويرات والتعديلات عليها ،وذلك بعد معالجة النص بمساعدة برنامج خاص بالتعرف إلى الحروف (OCR)

[1]– نبيل بن عبد الرحمان المعلم ،المكتبات الرقمية في المملكة العربية السعودية (مكتبة الملك فهد الوطنية نموذجا)،الطبعة الاولى،الرياض السعودية ،2010،ص 395 الى 360.ن

ثالثا/ إعادة الإدخال :

أحيانا لا تكون الوثيقة المرغوب في رقمنتها بحالة جيدة أو تحتوي على ملاحظات أو إضافات مكتوبة بخط اليد أو تكون كلها بخط اليد ، والكتابة بخط اليد لا يتم التعرف إلى الحروف فيها بشكل جيد لذا تحتاج الوثيقة إلى إعادة إدخالها باليد وإعادة إدخال العملية يتم من خلالها كتابة محتوى الوثيقة مباشرة في معالج الكلمات وهي عملية تستغرق وقتا كبيرا ،لإدخال المحتوى و تصحيح الناتج ،لذا لا ينبغي استخدامها إلا في الحالات الضرورية فقط و بالرغم من إمكانية الاعتماد على إعادة إدخال المواد المكتوبة بخط اليد ،إلا أن الكاميرا الرقمية يمكن أن تقدم حلا أو بديلا لإعادة إدخال المواد المطبوعة القديمة أو التالفة أو المخطوطة .

المطلب الثاني :دوافع تطبيق الرقمنة على النشاط الإداري

أصبحت الرقمنة إحدى الركائز الأساسية لتحديث القطاعات العمومية و تعزيز فعاليتها ،فقد أضحى من الضروري إدماج التكنولوجيا الرقمية في مختلف مجالات العمل الإداري من أجل تحسين جودة الخدمات العمومية ،وتسهيل التوصل مع المواطنين وترشيد الموارد ،إن التوجه نحو الرقمنة في القطاعات العمومية لا ينبع فقط منالرغبةفي مواكبة التطورات العالمية ،بل أيضا من الحاجة إلأى تجاوز العديد من الاكراهات التقليدية كالبيروقراطية والبطء و إنعدام الشفافية وبالتالي تناولنا في هذا المطلب إلى أسباب تطبيق الرقمنةالإدارية (الفرع الأول) ،مميزات الرقمنة الإدارية (الفرع الثاني)،متطلبات تطبيق الرقمنةالادارية (الفرعن الثالث).

الفرع الأول : أسباب تطبيق الرقمنة الإدارية

ـ تحسين الكفاءة:الرقمنة تزيد من سرعة و وجودة الخدمات .

ـ تقليل التكاليف :يمكن أن تقلل الرقمنة من التكاليف الإدارية.

ـ زيادة الشفافية :تحسن الرقمنة من الشفافية في اتخاذ القرارات وتسهل العمليات الحكومية.

ـ تعزيز المشاركة الوطنية :الرقمنة تمكن المواطنين من المشاركة في صنع القرار و التواصل مع الحكومة .

ـ دعم التنمية الاقتصادية :تجذب الرقمنة الاستثمارات و تدعم نمو الأعمال في الجزائر .

ـ توفر الرقمنة خدمات سهلة الاستخدام و سريعة الاستجابة.

ـ مواكبة التطورات العالمية :الرقمنة الحديثة تمكن الجزائر من مواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا والإعلام والاتصال .

الفرع الثاني :مميزات الرقمنة الإدارية :

ـ **إدارة بلا ورق** :حيث تسعى الإدارة الرقمية إلى التقليل من استخدام الأساليب الورقية و العمل الكتابي اليدوي عن طريق الانتقال إلى الأرشيف الالكتروني و الأدلة و المفكرات الالكترونية و الرسائل الصوتية و نظم تطبيقات المتابعة الآلية .

ـ **إدارة بلا مكان** :فهي ليست كالإدارة التقليدية التي تقوم على الانتقال إلى إدارة معينة أو مصلحة معينة للحصول على الخدمة المبتغاة ،بحيث يصبح بإمكانه التحصل على الخدمات من أي مكان شريطة توفيره على تقنيات الاتصال كالانترنت و الهاتف أو الحاسوب المحمول .

ـ **إدارة بلا زمان** :الإدارات التقليدية تقوم على ساعات عمل محددة عكس الإدارة الرقمية أو الالكترونية التي تسعى إلى تقديم الخدمات 24/24 ساعة متواصلة ،ففكرة الليل أو النهار الصيف أو الشتاء هي أفكار لم يعد لها مكان في العالم الجديد.

إدارة بلا تنظيمات جامدة أو روتين إداري :يمكن اعتبار هذه الميزة أساس التحول الرقمي للإدارة ،إذ أن محاربة الفساد الإداري و الروتين من أهم مبررات الانتقال الرقمي و احد أهم

أسباب نجاحها و ذلك لقلة أو انعدام الاحتكاك بين الموظف و المرفق ، فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية الذكية التي نتعتمد على صناعة المعرفة.

الفرع الثالث :متطلبات تطبيق الإدارة الرقمية

أولا/ المتطلبات الإدارية و الأمنية:تحتاج كل الإدارات سواء في المنظمات التعليمة و غير التعليمة إلى التخلص من الإجراءات البيروقراطية و الروتينية المعيقة لكل تطور و تجديد في الأساليب المتبعة لهذه المنظمات ، حيث هناك ضرورة للمتطلبات الإدارية والأمنية على مستوى كل منها ،وتنحصر هذه المتطلبات الواجب مراعاتها لتطبيق الإدارة الرقمية أو الالكترونية في العناصر التالية :

ـ وضع استراتجيات وخطط التأسيس والتي يمكن أن تشمل الإدارة أو الهيئة عل المستوى الوطني لها وظائف التخطيط والمتابعة والتنفيذ لمشاريع الحكومة الالكترونية وفي هذه المرحلة لابد من توفير الدعم والتأيد من طرف الإدارة العليا في الهرم الإداري مع توفير مخصصات مالية كافية لإجراء التحول المطلوب.

ـ توفير البنية التحتية للإدارة الرقمية إذ لابد من العمل على تطوير كل شبكات الاتصالات بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة ،ومستوعبة للكم الهائل من الاتصالات ،دون إهمال التجهيزات التقنية الأخرى من معدات و ،وأجهزة ،وحاسبات آلية ،ومحاولة توفيره و إتاحته للإفراد والمؤسسات .

ـ تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي بإعادة تنظيم الجوانب والمحددات الهيكلية و،ومختلف الوظائف الحكومية بما يجعلها تنسجم مع مبادئ الإدارة الالكترونية مثل(إلغاء إدارات ، واستحداث إدارات جديدة تساير التطورالتكنولوجي).

ـ متطلب المهارات والكفاءات المتخصصة وهو ضرورة وجود يد عاملة مؤهلة تمتلك زادا معرفيا يحيط بمبادئ التقدم التقني ولها من الخبرة ما يمكنها من أن تصبح موردا بشريا مؤهلا لاستخدام تقنيات المعلومات .

ـ وضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإدارة الرقمية ،قبل التطبيق عن طريق تحديد الإطار القانوني الذي يقر بالتحول الالكتروني الرقمي أثناء التطبيق أي تكملة

للنقائص والفراغ القانوني اللازم ،والذي يمكن أن يظهر في أي مرحلة من مراحل التحول ،وبعد التطبيق بوضع قواعد قانونية ضامنة لأمن المعاملات الرقمية وتحديد الإجراءات العقابية الخاصة بفئة المتورطين في جرائم الإدارة الرقمية .

ـ متطلب الإصلاح الإداري وهذا في إطار الوصول إلى تحقيق تحول ناجح في تطبيق الإدارة العامة الرقمية ،يقترح الدكتور علي السيد الباز ضرورة الإصلاح الإداري ،والذي يشمل التخصص الوظيفي في تشغيل البرامج الالكترونية ،وخبراء لتأمين المعلومات ،و حماية البرامج والتعاملات و الوثائق، أي محاولة إحداث تغيرات جذرية و جوهرية في المفاهيم الإدارية والفنية ،والحاجة إلى قيادات واعية متحمسة ولها القدرة الإدارية ،وترشيدها وتطوير العلاقات بين المنظمات الإدارية المختلفة والبحث عن حلول كفيلة تؤدي إلى تحسين إنجاز الخدمة الوظيفية الرقمية ،إضافة إلى بسط قواعد الإثبات فيما يتعلق بالتصرفات الالكترونية (كما فعل القانون رقم 230 سنة 2000بفرنسا) والحاجة إلى تشريعات جديدة تخص التوقيع الالكتروني ،وحمايته مثل تشريع اعتماد التوقيع الالكتروني عام 1998 في الولايات المتحدة الأمريكية [1].

[1]الشارف صباح ،كشرود مروى،دورالرقمنة في عصرنه الإدارة الجزائرية (قطاع العدالة نموذجا)، مذكرة ماستر تخصص قانون إداري ،كلية الحقوق والعلوم سياسية ،جامعة محمد العربي التبسي ،2020، ص 17-18.

ثانيا / المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية:إذ تشمل العمل على خلق تعبئة اجتماعية مساعدة ومستوعبة للضرورة التحول نحو الإدارة الرقمية ،وعلى دراية كافية بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الأجهزة الإدارية ،مع الاستعانة بوسائل الإعلام ،وجمعيات المجتمع المدني في دعم اللقاءات والندوات والتجمعات التحسيسية الخاصة بنشر فوائد تطبيق الرقمنة في الإدارة وبرمجة حصص تدريبية على استعمال الآلات التقنية في مختلف المستويات التعليمية (ثقافة التكنولوجيا)مع ضرورة توفير المخصصات المالية الكافية لإنفاق على المشاريع الرقمية ،دون إهمال الاستثمار في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال و إيجاد مصادر تمويل لها تمتاز بالديمومة على المستوى المحلي والمركزي[1].

ثالثا/ المتطلبات التقنية و التكنولوجية (متطلبات البنية التحتية للاتصالات):ترتبط بإيجاد حواسيب الكترونية ونظم بيانات متكاملة و أكشاك الالكترونية في الأماكن العمومية والهواتف والفاكسات ،كما تعمل البنية التحتية للاتصالات على زيادة الترابط بين مختلف الأجهزة الإدارية داخل الدولة ،وتمثل "رؤية الملك عبد الله الثاني عربيا إحدى الاستراتجيات المحورية في تطبيق الإدارة العامة الرقمية من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،التحول إلى اقتصاد المعرفة ،والاستفادة من الموارد البشرية ،ورأس المال ،والاهتمام بإصلاح القطاع العام ،واستخدام التكنولوجيا كأداة تمكينية "وتختلف متطلبات الرقمنة بين مبادرة الكترونية عن أخرى وهذا حسب برنامج التحول الرقمي ،وتبعا لحجم المشروع الذي يستهدف الأتمتة الكلية أو الجزئية لوظائف وأنشطة المنظمات الإدارية ،إذ ينطوي نموذج الإدارة الرقمية على عدد من المرتكزات تمثل بناء شبكي متماسك وأنظمة الكترونية تمكنها من أداء وظائفها المختلفة ،فبلوغ الأهداف المسطرة في نظام الإدارة الرقمية إنما يقتضي بالأساس ضرورة توفير البنى التحتية ومختلف الدعامات الرئيسية لهذا النموذج ،حيث يقدم البناء الشبكي للإدارة الرقمية تنوعا من الشبكات الالكترونية تأخذ أشكالا مختلفة تبعا لطبيعة الإدارة و

[1]-الشارف صباح ،كشرود مروى ،المرجع السابق ،ص 19.

مستوى جهزيتها وتتمثل هذه الشبكات في شبكة الانترنت(شبكة معلوماتية عالمية)،الشبكة الداخلية للمنظمة(الانترانت)،الشبكة الداخلية للمنظمة والعملاء (الاكسترانت)[1]

رابعا/المتطلبات البشرية:

إن الإدارة الرقمية لا تدير نفسها بل تحتاج إلى قدرات خاصة في كل مراحلها ،لذلك هناك ضرورة لوجود يد عاملة مؤهلة تملك خلفية معرفية وتدريبية على مبادئ التقدم التقني حتى يتم التأكد من حسن إستخدام تقنيات المعلومات في الوسط الإداري ،غير أن عملية الإنتقاء الكادر البشري الذي يقود الإدارة الإلكترونية نحو الإدارة الرقمية تخضع لعدة ضوابط منها :

-تحديد المهارات والقدرات الواجب توفرها في الموظفين لتحول إلى الإدارة الإلكترونية .

-إعادة وصف الوظائف حسب الإحتياجات الجديدة للإدارة الإلكترونية .

-تحليل مهارات وقدرات الموظفين في ظل الإدارة التقليدية لمعرفة المهارات والقدرات التي يحتاجونها ليكونوا قاديرين على على العمل في بيئة إلكترونية .

-وضع خطط للتدريب الدوري وتطوير مهارات وقدرات الموظفين على روح الفريق و تطوير الجودة و إعادة هندسة العمليات الإدارية إلكترونيا [2].

[1] الشارف صباح ،كشرود مروى نفس المرجع ،ص20.

[2] -2 بتوجي سامية ،أطرق الرقمنة الإدارية في مشروع الجزائر 2013، مجلة المعارف ،قسم العلوم القانونية ، العدد 9 ،2015/06/18 ،على الموقع:file:///C:/Users/user/Desktop ، شوهد ب2025/05/18 ،الساعة : 18:15

المبحث الثاني:مراحل تطبيق الرقمنة على النشاط الإداري

شهد العالم تطور تكنولوجي سريع أدى لتغيرات جذرية ،والتي رفعت من روح المنافسة والتحدي المتزايد أمام الإدارات العمومية في التحسين من مستوى أعمالها وبالتالي التخلي عن الإدارة التقليدية متحدية عراقيل و أزمات الإدارة التقليدية واستبدالها بالإدارة الرقمية من اجل الرقي بالمواطن و تقديم الخدمات له بما يشبع رغباته ويحقق الرفاهية له ،ولا شك أن عملية الانتقال من المرافق العمومية التقليدية إلى المرافق العمومية الرقمية لم يكن بصورة عفوية و إنما نتيجة التغيرات والتطورات التي جعلت منها واقعا ملموسا .

و من هذا المنطلق تناولنا في هذا المبحث ماهية النشاط الإداري (المطلب الأول) ومراحل تطبيق الرقمنة الإدارية "الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية " (المطلب الثاني).

المطلب الأول :ماهية النشاط الإداري .

يعد المرفق العمومي وسيلة هامة في يد الدولة لتنفيذ الخدمات العمومية والأنشطة الإدارية لإشباع و تلبية حاجات الجمهور ،فهو يشكل الوظيفة الأساسية للإدارة العمومية ،و أداة فعالة في التنظيم البيروقراطي للدولة ووسيلة لحماية وجودها و حسن تنظميها ،إذ تستطيع الدولة من خلاله تقديم الخدمات وتحقيق النفع العام.

الفرع الأول :تعريف المرفق العمومي

يقصد بالمرفق العام لغة :كل ما ينتفع به ويستعان به لقضاء الحوائج ،ويقصد به أيضا "مرافق الدار أو المدينة "أي منافعها كمصب المياه والبئر والمسجد وغيرها ،ومرافق البلاد ما ينفع سكانها عموما وهذا مصداقا لقوله تعالى :"**وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأوُوا**

إلى الكهف ينشر لكم ربكم من رحمته ويهيئ لكم من أمركم مرفقا"[1] . ولقد وردت كلمة (مرفق) في تفسير الجلالين بمعنى "ترفقون من غداء أو عشاء " أي ما ترفقون فهو تلبية لاحتياجاتكم من طعام [2] ، فالمرفق بذلك يحمل معنيين معنى موضوعي يتعلق بتقديم الخدمة ومعنى عضوي يتعلق بالجهاز المقدم للخدمة .

يعتبر المرفق العام أكثر المفاهيم القانونية غموضا وإثارة للجدل [3]، فمن الفقهاء من ارتكز على تعريف المرفق العام على المعيار الموضوعي (أي الوظيفي) الذي يستند على طبيعة النشاط والأهداف المراد تحقيقها في حين استند جانب آخر إلى المعيار العضوي والذي يركز على الأجهزة و الهيئات الممارسة للنشاط المرفقي ومنهم من مزج بين الأول والثاني.

أولا/ المعيار الموضوعي (الوظيفي): عرفه الفقيه "**ليوندوجي Léon Duguit**" في تعريفيه القانوني للمرفق العمومي أنه :"**كل نشاط تعود مهمة تحقيقه وتنظيمه و الإشراف عليه للحكام،على اعتبار أن هذا النشاط لازم لتحقيق مبدأ التعاضد الاجتماعي ،ولان طبيعته أيضا تجعل تحقيقه مناطا مرهونا بتدخل السلطة الحاكمة** ".[4]

ثانيا/ المعيار العضوي : عرفه الفقيه" **جون ريفيرو Jean Rivero**"بأنه:" **منظمة عامة تباشر نشاطها بهدف إشباع حاجات ذات نفع عام** "[5]كما عرفه الفقيه "**موريس هوريو Maurice Hauriou**"**بأنه** " **منظمة عامة تكفل القيام بتقديم خدمات للجمهور على نحو منتظم ومستمر** [6]."

[1]–القران الكريم ،سورة الكهف ،الآية :16.

[2]–تفسير الجلالين للقرآن الكريم ،جلال الدين محمد بن أحمد المحلي وجلال الدين عبد الرحمن السيوط ،الطبعة الثانية عشر ،دار ابن كثير ، دمشق ،2005،سورة الكهف الآية رقم 16.

[3]–عمار بوضياف ،الوجيز في القانون الإداري ،الطبعة 04 ،جسور للنشر والتوزيع ،المحمدية ، الجزائر،2017،ص 430.

[4]–Léon dugui ,traité de droit constitutionnel ,T .2,2éme édition , Ancenienne Librairie fontemoing , Paris ,1923 , p 55.

[5]–Jean Rivero ,Droit Administratif ,13éme édition ,Dallos , Paria, 1990 ,p 553.

[6] –Maurice Hauriou ,Precis De Droit Administratif Et De Droit Public , 08éme Edition, Paris, 1914,p22.

غير ان هذه التعارريف لم تسلم من الانتقاد على اعتبار انها اقتصرت في تعريفها على المرفق العام على جوانب معينة دون اخرى ،حيث ان المعنى الموضوعي للمرفق العام يخرج عن نطاقه سائر النشاطات الخاصة كالمؤسسات الخاصة و إن استهدفت المصلحة العامة في اتصف المعني العضوي بالشمولية و الاطلاق ، مما دعى الاستاذ احمد محيو للقول بان المرفق العام تبعا لهذا المفهوم يقصد به الادارة بشكل عام[1] .

ثالثا/ الجمع بين المعياريين : ونتيجة لما تقدم حاول جانب من الفقه الجمع بين المعياريين الموضوعي والعضوي من خلال تعرف المرفق العام بأنه : "**مشروع يعمل على نحو مطرد ومنتظم تحت إشراف أعوان الحكومة بهدف آداء خدمة عامة للجمهور مع خضوعه لنظام قانوني معين** "[2].

الفرع الثاني :أركان وعناصر المرفق العام .

للمرفق العام أربعة (04) أركان تزيد من تعريفه وتميزه عن غيره من المنظمات والأجهزة والمؤسسات الإدارية العامة والخاصة على حد سواء ،تتمثل هذه الأركان في ما يلي [3]:

أولا/ المرفق العام مشروع عام : فهو عبارة عن نشاط منظم ومتناسق تمارسه مجموعة بشرية قيادية ،إدارية وتنفيذية بوسائل مادية و قانونية لتحقيق غرض محدد.

ثانيا/ المرفق العام مشروع ذو نفع عام : يعمل المرفق العام بانتظام اطراد لتوفير الخدمات والسلع والمواد اللازمة لإشباع الحاجات العامة مثل :الخدمات الصحية والتعليمية ،الثقافة والفكر ، خدمات البريد والمواصلات ،خدمات العدالة والأمن ،وكذا خدمات الراحة

[1]–عمار بوضياف ، المرجع السابق ، ص 430.

[2]سليمان محمد الطماوي ،مبادئ القانون الإداري (دراسة مقارنة)،الكتاب الثاني ،نظرية المرفق العام و أعمال الإدارة العامة ،الطبعة 5،القاهرة ،1979،ص 25.

[3]–أ.محمد سعداوي ،انعكاسات تطبيق نظام الحوكمة الالكترونية على أداء المرافق العامة ،مجلة الاقتصاد الجزائري ،العدد15 المجلد 02 ،جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2016، ص 326–327.

والترفيه،وذلك في نطاق السياسة العامة المحددة في المواثيق والقوانين سارية المفعول في الدولة .

ثالثا/ المرفق العام مشروع مرتبط بالدولة والإدارة العامة :فهو خاضع للسلطات العامة المختصة في الدولة إنشاء وتنظيما وتسييرا وإدارة ورقابة وإلغاء،وهذا ما يزيد في تحديد المرفق العام وتمييزه عن المشروعات الخاصة ،وفكرة ارتباط المرفق العام بالدولة و الإدارة العامة أمر منطقي باعتباره أداة الدولة للوصول لتحيق المصلحة العامة عن طريق إشباع الحاجات العامة في الدولة بانتظام واطراد وبكفاية وفي نطاق مبدأ تكافؤ الفرص .

رابعا/ خضوع المرفق العام لنظام قانوني خاص واستثنائي :حيث يظم هذا النظام مجموعة الأحكام والقواعد والمبادئ القانونية التي تختلف اختلافا جذريا عن قواعد القانون الخاص بصفة عامة ،وعن قواعد النظام القانوني الذي يحكم المشروعات الخاصة بصفة خاصة .

الفرع الثالث :أنواع المرافق العمومية

أولا / المرافق العمومية الإدارية : هي المرافق التي تمارس نشاط إداري ،وتدخل فيها المرافق التقليدية التي تعد أساسا لمفهوم القانون الإداري وتنصب على وظائف الدولة الأساسية في حماية الأمن الداخلي والخارجي ،العدالة ، ويخضع هذا النوع من المرافق لنظام قانوني خناص واستثنائي، ألا وهو القانون الإداري والذي يختلف في قواعده عن القانون الخاص ، ومن أمثلتها :مرفق العدالة ،مرفق الدفاع الوطني ، مرفق الصحة ،مرفق التعليم ...الخ .

ثانيا /المرافق العمومية الاجتماعية :هي مجموعة المرافق التي تمارس نشاطا اجتماعيا وتستهدف تحقيق أهدافا اجتماعية عامة من أمثلتها : مرافق الضمان الاجتماعي ،مرفق التأمينانت ، مرفق الحماية الاجتماعية في الدولة ، ويخضع هذا النوع من المرافق إلى قواعد القانون الإداري والقانون الخاص .

ثالثا/ المرافق العمومية الاقتصادية :وهي المرافق التي تزاول نشاطا اقتصاديا لإشباع الحاجات العامة صناعية ، تجارية ، زراعية ومن أمثلتها :مرفق النقل بأنواعه ،البري ، البحري ، الجوي ،وبواسطة السكك الحدنيدية ، ومرافق توليد المياه والكهرباء .

رابعا/ المرافق العمومية المهنية : وهي التي تزاول نشاطا مهنيا بحتا يستهدف تنظيم المهن الرئيسية في الدولة عن طريق أبناء المهن نفسهم ، وتتولى هذه المرافق توجيه النشاط المهني بواسطة هيئات يخولها القانون بعض امتيازات السلطة العمومية كمنظمات المهن الزراعية و ومنظمة المهندسين ومنظمة الأطباء وغرف التجارة وغيرها ، حيث تلزم القوانين المشتغلين بإحدى هذه المهن أن يشتركوا في عضويتها وان يخضعوا لسلطتها ،كمثال على هذا النوع من المرافق العمومية نذكر :منظمة المحامين ، منظمة موظفي قطاع المالية ...الخ .إذ تخضع هذه المرافق إلى مزيج من قواعد القانون الإداري والقانون الخاص . كما إن كل هذه المرافق العمومية قد تكون مرافق وطنية كما قد تكون محلية ،وهي تعتمد على نظام المعلوماتية والانترنت في الاتصال مع الجمهور المستهدف بالخدمة المقدمة أو المنتج ،سواء عبر العناوين الالكترونية ،أو المواقع الرسمية لها وذلك في ظل عصر الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال [1].

الفرع الرابع :طرق تسيير المرافق العمومية

يمكن تقسيم طرق إدارة و تسيير المرافقالعمومية إلى ثلاث أقسام فإما أن يدار مباشرة بواسطة جهاز حكومي عن طريق الاستغلال المباشر ,أو أن يدار بواسطة شخص من أشخاص القانون العمومي كالمؤسسات العمومية أوعن طريق التفويض.

[1]-عتيقة معاوي ،تطور المرفق العمومي في ظل تحول دور الدولة،مجلة البحوث في الحقوق والعلوم سياسية المجلد 06 العدد 01جامعة محمد لمين دباغين ،سطيف ،تاريخ النشر :2020/09/17 ،ص 54-55،الموقع https://asjp.cerist.dz/en/article/127433 شوهد بيتاريخ:2025/05/09 ساعة :15:21.

أولا/ الاستغلال المباشر :ويقصد أن تقوم الدولة آو هيئاتها بإدارة المرفق بنفسها مستعملة في ذلك أموالها وموظفيها ومستخدمة في ذلك وسائل القانون العام وهذه الطريقة هي من أقدم طرق إدارة المرافق إطلاقا ،وقد لازمت الدولة منذ ظهورها ،وتدار بها الآن جميع المرافق الإدارية ،لان نشاطها لا يستهوي الأفراد وعادة ما يعزفون ويمتنعون عن القيام به، لأنه لا يدر عليهم ربحا خلافا لنشاط المرافق الاقتصادية، ولا تقتصر طريقة الاستغلال المباشر على المرافق الإدارية بل تمتد أحيانا للمرافق التجارية والصناعية فالنقل بالسكك الحديدية يعتبر نشاطا تجاريا ورغم ذلك تقوم به الدولة بمفردها خاصة ،وقد ثبت عجز الأفراد على القيام بهذا النوع من المشروعات حتى في الدول الليبرالية ،ويترتب على طريقة الاستغلال المباشر خضوع المرفق للرقابة المباشرة للدولة أو احد هيئاته ،ويخضع لقواعد المحاسبة العمومية ويستفيد من ميزانية سنويا ،كما يخضع للقانون العمومية خاصة إذا كان المرفق إداريا .كما أن هذه الطريقة ،وعلى الرغم من أنها قديمة و أول ما كان مستخدما في ظل الدولة الحارسة وهناك من الدول التي هجرتها تدريجيا ،إلا أننا نشهد أن هذا النوع قد رجع بقوة في ظل الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والانترنت .

ثانيا/ التسيير عن طريق المؤسسة العمومية : يعتبر أسلوب المؤسسة العمومية وسيلة من وسائل إدارة المرفق العمومي ،وأكثرها شيوعا وانتشارا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية،بما يفيد وفي ظل الدولة المتدخلة ،ويميزها عن الأسلوب الأول أنها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ،وتعتبر قراراتها قرارات إدارية وعمالها موظفون عموميون لا أجراء ،وأموالها أموال عمومية ،و قد أطلق عليها الفقيه باللامركزية المرفقية كمقابل للامركزية الإقليمية ويترتب عن استقلالية المؤسسة عن الدولة ما يلي :

- أن نكون لها ذمة مالية مستقلة عن الدولة .
- أن يكون لها حق قبول الهبات والوصايا .
- أن يكون لها حق التعاقد دون الحصول على رخصة.

- أن يكون لها حق التقاضي .

-أن تتحمل نتائج أعمالها وتسأل عن الأفعال الضارة التي تلحق بالغير .

وقد ضبط هذا الاستغلال بقيدين هما قيد التخصص وقيد خضوع المؤسسة لنظام الوصاية الإدارية .

ثالثا/ تسيير المرفق العمومي عن طريق التفويض :

ظهرت هذه الطريقة في ظل تنظيم الصفقات العمومية الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 15-247 [1]بموجب المواد 207 إلى 210 حيث نتضمنت تعريفه و أجراءته و كذا آلياته حيث عرفه جانب من الفقه على انه "**العملية التي تسمح بتخلي أشخاص القانون العام عن الصلاحيات و المهام الضرورية لتسيير مرفق عام واستغلاله لأشخاص من القانون الخاص**" ثم تبن المشرع الجزائري مفهوما أخر بموجب أحكام المادة 02 من المرسوم رقم 18-199[2] ،حيث ورد على النحو التالي "**تحويل بعض المهام غير السياسية التابعة للسلطات العمومية ،لمدة محددة إلى المفوض له بهدف الصالح العام** " ويعتبر التعريف الأنسب من حيث تحديد طبيعة المهام المستثناة من التفويض ،وبيان أنه محدد المدة ويأتي بناء على فكرة الصالح العام مع إمكانية توسيع نطاقه لأشخاص القانون العام[3] .

[1]-المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2015/09/16 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام ،ج.ر،العدد50،الصادرة بتاريخ 2015/09/20 ،ص 3.

[2]-المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المؤرخ في 2018/08/02 المتعلق بتفويض المرفق العام ،ج.ر،العدد48 ،الصادرة بتاريخ 2018/08/05 ، ص 4.

[3]-عتيقة معاوي ،تطور المرفق العمومي في ظل تحول دور الدولة، المرجع السابق ، ص 56الى 58.

المطلب الثاني : مراحل تطبيق الرقمنة (الانتقال من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية)

إن تطبيق الإدارة الرقمية دفعة واحدة قد يؤدي إلى خلل في إستراتجية التطبيق لذا وجب تهيئة الظروف و المناخ الملائم للانتقال نحو واقع معين ،وللوصول إلى تطبيق إستراتيجية فعالة وسليمة للإدارة الرقمية هو العمل على تقسيم خطة الوصول إلى المرحلة النهائية للإدارة الرقمية أو الالكترونية بما يتوافق و الظروف المحيطة بالمنظمات والهيئات الإدارية التي تشهد عملية التحول الرقمي والتي سوف يكون لها تأثير واضح على الإدارة التقليدية والمبادئ التي تحكمها وعلى نوعية الخدمات المقدمة للجمهور .قد ظهرت عدة إسهامات فكرية حول المراحل الأساسية للانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية أو الان2لكترونية ، حيث رأت إحدى الإسهامات أن التحول الناجح من نموذج الإدارة التقليدية التي تتصف بجمود الهيكل التنظيمي والروتين المميز للوظائف والأنشطة ،و التعقيد البيروقراطي الناتج عن تضخم الأجهزة الإدارية ،وزيادة مستوياتها التنظيمية إلى نموذج الإدارة الرقمية ،لابد أن يمر بمراحل أساسية هي[1] :

الفرع الأول : مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة .

عرفت هذه المرحلة تفعيل الإدارة التقليدية ومحاولة تنميتها وتطويرها ، وذلك بالتوازي مع عملية الشروع في تنفيذ مشروع الإدارة الرقمية ،إذ يستطيع المواطن بذلك تخليص معاملاته ،و إجراءاته بشكل سهل وبدون أي روتين أو مماطلة ،في الوقت الذي يستطيع فيه كل فرد يملك حساب شخصي ،أو عبر الكشاك ،الاطلاع على نشرات المؤسسات والإدارات والوزارات و احدث البيانات والإعلانات عبر الشبكة الالكترونية ،مع إمكانية طبع و استخراج الاستمارات اللازمة وتعبئتها لانجاز أي معاملة .

[1]– الشارف صباح ،كشرود مروى ،المرجع السابق ،ص24.

الفرع الثاني : مرحلة الفاكس والتلفون الفاعل .

تعد هذه المرحلة هي المرحلة الوسيطة،والتي يتم فيها تفعيل تكنولوجيا الهاتف والفاكس ،حيث يتمكن المتعامل أو المواطن الاعتماد على الهاتف المتوفر في كافة الأماكن والمنازل ،والذي يوفر خدمات بشكل معقول التكلفة ،إذ يمكن للإفراد الاستفسار عن الإجراءات ،والأوراق والشروط اللازمة لانجاز أي معاملة بشكل سهل ،كما يمكن للأشخاص من هذه المرحلة استعمال الفاكس لإرسال واستقبال المراسلات والاستمارات وغيرها ،وفي هذه المرحلة يكون أغلب الأفراد أو المتعاملين وطالبي الخدمة العامة ،قد اكتسبوا تجربة فيما يتعلق بنمط الإدارة الرقمية إن اكتساب تجربة أولية للتعامل عن طريق تقنيات الإدارة الرقمية يؤدي بكبار التجار والإداريين والمتعاملين في هذه المرحلة ،إلى التمكن من إنجاز معاملات عن طريق الشبكة الالكترونية نظرا لأن عدد مستخدمي الانترنت في هذه المرحلة يكون متوسط ،كما من الطبيعي أن تكون التعرفة في هذه المرحلة أكبر من الهاتف والفاكس .

الفرع الثالث :مرحلة الإدارة الرقمية الفاعلة .

هي المرحلة الأخيرة والتي يتم من خلالها التخلي عن الشكل التقليدي للإدارة ،بعد أن يصبح عدد المستخدمين للشبكة الالكترونية أو الرقمية ما يقارب 30% من المواطنين ، ويجب أن يصاحب ذلك توفر الحواسيب سواء بشكل شخصي أو عن طريق الأكشاك ، أو في مناطق عمومية بحيث تكون تكلفتها معقولة ويسيرة لجميع المواطنين ،مما يتيح و يمكن كل الأفراد من استعمال الشبكة الالكترونية لانجاز أي معاملة إدارية وبالشكل المطلوب ،وبأسرع وقت وأقل جهد ،وأقل تكلفة ممكنة وبأكثر فعالية كمية و نوعية ، وبذلك يكون الرأي العام قد تفهم الإدارة الرقمية، تقبلها و تفهمها وتعلم طرق استخدامها .

الفرع الرابع :اتجاهات بعض الدراسات في تحديد مراحل التحول نحو الإدارة الرقمية تتجه بعض الدراسات في تحديد مراحل التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية إلى طريقة

تصنيف الخدمات الالكترونية ،ووضعها في شكل الكتروني على شبكة الانترنت و تبعا لذلك يمكن اختصار عملية التحول نحو الرقمنة الإدارية وفق ما تراه هذه الدراسات [1]:

ـ الخدمات على الانترنت بطريقة صحيحة ، تبعا لنوع الخدمة وتشمل :خدمات شخصية ، خدمات تجارية ،خدمات تعليمية ، خدمات صحية .

ـ الخدمات الالكترونية تبعا لمراحل العمر وتشمل :خدمات طلب شهادة الميلاد ، خدمات الكشف الطبي ، خدمات الالتحاق بالمدارس ،خدمات التجنيد ، خدمات انتخابية ، خدمات التشغيل والتوظيف .

ـ الخدمات الالكترونية تبعا لنوع المستفيد من الخدمة و تشمل : خدمات فردية تقدم للمواطنين ، خدمات مؤسسية تقدم للشركات والنوادي .حيث ركز أصحاب هذا الاتجاه على ضرورة توفير المتطلبات الضرورية ، والتي يجب ان تكون مصاحبة لكل مراحل التحول نحو خدمات الإدارة الرقمية والتي تتجسد في الآتي :

– يجب البدء بالقطاعات الأكثر إلحاحا و القضاء على الفجوة بين النظري والتطبيقي و امتلاك الكوادر البشرية المؤهلة

– يجب الحفاظ على أمن المعاملات والتعاملات .

– يجب توفير التمويل الكافي بالبحث عن مصدر رسوم دائمة لسد نفقات التشغيل .

– توظيف العناصر الماهرة ،و إشاعة ثقافة التدريب ،ونشر الثقافة الالكترونية المبسطة والمتقدمة .

– توعية المواطنين و الإدارات الحكومية بفوائد وعوائد الإدارة الرقمية .

[1]– الشارف صباح ،كشرود مروى ،المرجع السابق ،ص26

قد حاول هذا الاقتراح أن يلم بجملة من المراحل الضرورية الخاصة بتطبيق مبادرة الإدارة الرقمية ،غير أنه يركز بشكل جلي على تقنية الانترنت كشبكة معلومات يمكن أن يتم الاستناد عليها في تقديم الخدمات الالكترونية ، و يهمل بعض التقنيات الأخرى والتي هي ضرورية في البناء الهيكلي للإدارة الرقمية ،مثل شبكة الانترانت و الإكسترانت وخطوط الهواتف سواء الثابت أو النقال و كذا تقنية الفاكس .

وعليه فإن مراحل الانتقال السابقة الذكر تعتبر نقطة أساسية وهامة في تطبيق الإدارة الرقمية ،والتي يولي لها قادة مبادرات التحول الرقمي اهتماما بالغا ،وهذا ما يجعل العديد من تلك المبادرات تركز مسبقا على كل الشروط اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة في برامج ومخططات مشروع الإدارة الرقمية [1].

[1]– الشارف صباح ،كشرود مروى ،المرجع السابق ،ص28.

ملخص الفصل :

إن ما يميز هذا العصر، استخدام التقنيات الرقمية في الإدارة الحديثة ومن أهم هذه التقنيات التي نراها في حياتنا اليومية تقنية رقمنة الإدارة حيث أصبح هذا المصطلح من المصطلحات الحديثة المتداولة والتي ظهرت نتيجة لثورة الهائلة في شبكة المعلومات والاتصالات والتي أحدثت تحولا هاما في الخدمات المقدمة ،لاسيما في الإدارات العامة ويتجسد ذلك في تحسين الخدمات وسرعة أدائها وجودتها ،ومنه اعتبرت رقمنة النشاط الإداري احد الركائز الهامة التي ساهمت في عصرنة الإدارة ، وعلى الرغم من تعدد تعريفات الرقمنة إلا أنه يمكن أن نستنتج أن المفاهيم السابقة تتشارك في ،أن عملية الرقمنة لا تعني الحصول فقط على مجموعة من النصوص الالكترونية وإدارتها ولكن تتعلق في الأساس بتحويل مصدر المعلومات المتاح في شكل ورقي أو على وسيط تخزين تقليدي إلى شكل رقمي أو الكتروني ،يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسبة الآلية ،كما أن لجوء الدولة إلى رقمنة و عصرنة الإدارة كان نتيجة تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به وتزايد الضغط الشعبي على الحكومات وتطلعات المواطنين بتقديم خدمات جديدة ومتطورة ، إن هذا التعدد في الدافع برقمنة النشاط الإداري في الجزائر ،لازمه توفير الإمكانيات اللازمة لهذا الغرض والتي تعتبر من متطلبات الرقمنة الإدارية ، والتي تتمثل أساسا في متطلبات إدارية ،أمنية ،اقتصادية ،اجتماعية و،سياسية وتقنية.

كما يعد المرفق العام المظهر الايجابي لنشاط الإدارة ،حيث تتولاه بنفسها أو بالاشتراك مع الأفراد تسعى من خلاله لإشباع حاجيات العامة ،والمشرع الجزائري على غرار التشريعات المختلفة سعى إلى تنظيم المرافق العمومية وتسييرها وحمايتها مما يحقق الاستقرار والتنمية .فقد اعتمد في تعريفه على المعيار العضوي على أنه كل جهاز تنشئه الدولة هو المرفق العمومي دون الاكتراث لموضوع المرفق ونشاطه ،إلا أنه تم اعتماد المعيار الموضوعي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على أنه كل مرفق يؤدي خدمة للجمهور هو مرفق عمومي ،فاعتبر هذا المعيار فضفاضا وغير مجدي ،إلى أن ظهرت الضرورة الحتمية لتبني

المعيار المختلط الذي جمع بين المعيارين ،لكن الوضع لم يستقر على حاله فالتغيرات العلمية والتكنولوجيا التي مست العالم أدت إلى تغير الدولة في الوقت الراهن إلى مرافق رقمية أو إلكترونية بعد تبينها لعالم الرقمنة .كما أُثر هذا التغيير على أنواع المرافق العمومية فبعد أن كانت مرافقا أدارية ، تعددت الأنواع بتدخلها في النشاط الصناعي والتجاري (الاقتصادي) و الاجتماعي ، مما وسع نطاق المرافق العمومية فمنها ما هو اقتصادي، اجتماعي ،مهني يستند إلى منظمات مهنية ،كما تم إدخال العديد من الطرق في تسيير المرافق العمومية فمن التسيير المباشر إلى التسيير عن طريق المؤسسة العمومية بشتى أنواعها ،إلى التسيير عن طريق التفويض بعد عجز الدولة أمام الكم الهائل من المرافق العمومية وإدارتها فعهدت إلى أشخاص القانون الخاص لتسيير تلك المرافق العمومية ذات الصبغة الاقتصادية ، كما أن الوصول إلى إدارة رقمية عصرية تطلب المرور بعدة مراحل بداية من مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلية إلى مرحلة الإدارة الرقمية الفاعلة ، ومنه نستنتج أن الرقمنة أصبحت ضرورة حتمية لعصرنة الإدارة الجزائرية .

الفصل الثانـي

تجسيد الرقمنة الإدارية في الجزائر

(الأهداف والنتائج)

تمهيد :

قدكان لتوجهالجزائر كغيرها من الدول نحو الالتحاق بعصر الرقمنة ومجتمع المعرفة التكنولوجية ،دور في محاولتها ترقية وظائف المؤسسات المركزية والقطاعات العمومية ذات الطابع الإداري عن طريق تبني جملة من التعديلات الضرورية على وظائفها الإدارية التقليدية ،نحو نموذج يقوم على رقمنة الإدارة هياكل وخدمات ،بهدف تفعيل مخرجات الثورة الرقمية تجسيد التغيرات العميقة التي تترتب عليها في البيئة الإدارية وأساليبها ،خاصة أن هذه الأخيرة تمس في صميمها العمل على ضمان الانتقال السليم للإدارة الجزائرية .

و عليه قسمنا هذا الفصل إلى :

المبحث الأول :تكريس الرقمنة على النشاط الإداري .

المبحث الثاني :اثر تجسيد الرقمنة على النشاط الإداري.

المبحث الأول: تكريس الرقمنة على النشاط الإداري .

في ظل التحولات العالمية المتسارعة التي يشهدها المجال التكنولوجي ،أصبحت الرقمنة ركيزة أساسية في إصلاح و تحديث المنظومة الإدارية ،لا سيما في الدول الساعية إلى تحسين أداء مؤسساتها و تحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة .و في هذا السياق تبنت الجزائر مسارا إصلاحيا يهدف إلى إدماج الرقمنة في مختلف قطاعات النشاط الإداري ،باعتبارها وسيلة فعالة لتعزيز الكفاءة الإدارية ،وضمان الشفافية ،و تقريب الإدارة من المواطن .وقد عبرت السلطات العمومية في الجزائر عن إرادتها السياسية في تكريس الرقمنة من خلال مجموعة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية ،بالإضافة إلى إنشاء هياكل ومؤسسات مكلفة برقمنة الخدمات وتحسين البنية التحتية الرقمية .و مع ذلك ،فإن تحقيق الانتقال الرقمي الفعلي في الجزائر يظل مرهونا بمدى التفعيل العملي لهذه التوجيهات على مستوى مختلف المستويات الإدارية سواء على صعيد المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو على مستوى السلطة المركزية .

وعليه يهدف هذا المبحث إلى دراسة مدى تكريس الرقمنة على النشاط الإداري في الجزائر ،من خلال التطرق إلى تكريس الرقمنة على مستوى السلطة المركزية (المطلب الأول) وتكريس الرقمنة على مستوى السلطة المحلية(المطلب الثاني).

المطلب الاول :على مستوى السلطة المركزية

يشكل تكريس الرقمنة على مستوى السلطة المركزية رهانا استراتجيا في سياق الإصلاح الإداري الذي تبنته الجزائر ، بالنظر إلى ما تمثله هذه السلطة من دور توجيهي وتخطيطي في رسم السياسات العمومية و تنفيذها .و قد تجسد هذا التوجه في سعي عدد من القطاعات المركزية إلى إدماج الرقمنة ضمن آليات التسيير و التواصل ،بما يسهم في تحسين جودة الخدمات العمومية و تكريس مبدأ الإدارة الحديثة ،و من أبرز القطاعات التي شهدت محاولات ملموسة نذكرها في الفروع التالية : الفرع الأول قطاع الرقمنة (المحافظة السامية

للرقمنة) الفرع الثاني قطاع العدالة ،الفرع الثالث قطاع التربية الوطنية والفرع الرابع قطاع الصحة .

الفرع الأول :قطاع الرقمنة (المحافظة السامية للرقمنة)

المحافظة السامية لرقمنة مؤسسة عمومية ذات طابع خاص أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 23-314 لمؤرخ في 06سبتمبر 2023[1] .وتعتبر المحافظة السامية للرقمنة هيئة عليا موضوعة على أعلى مستوى تحت وصاية رئاسة الجمهورية مكلفة بقيادة ,وضع ،تتبع وتقييم مشاريع التحول الرقمي في الجزائر.كما تم وضع الديوان الوطني للإحصائيات تحت وصايتها بموجب مرسوم رئاسي رقم 25-129 المؤرخ في 22أفريل2025 "تسند سلطة الوصاية على الديوان الوطني للإحصائيات إلى المحافظ السامي للرقمنة التي يمارسها وفق الأحكام المنصوص عليها في التنظيم المعمول به ."[2] وهذا بعد أن كانت مسندة لوزير المالية منذ 20240/03/21.

تم إنشاء المحافظة السامية للرقمنة بهدف قيادة وتنفيذ استرتيجية وطنية شاملة في مجال الرقمنة والعمل على تنسيق الجهود بين مختلف القطاعات من أجل تسريع التحول الرقمي في البلاد وتعزيز إستخدام التكنولوجيا الحديثة في البلاد والخدمات العمومية والقطاع الإقتصادي

كما تضطلع المحافظة بدور محوري في تحديث البنية التحتية الرقمية و تطوير الحلول الرقمية الذكية ،وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين كما تسهر على وضع سياسات فعالة لحوكمة البيانات وتبني أنظمة معلوماتية متكاملة تضمن الأمن السيبراني و تحمي المعطيات الشخصية ،ومن أهم المهام التي أسندت إليها ،مهمة تصميم الاستراتيجية الوطنية للرقمنة بالتشاور مع القطاعات المعنية والمؤسسات والقطاع الإقتصادي والمجتمع المدني.

[1]-مرسوم رئاسي رقم 23-314 ،المؤرخ في20 صفر 1445 الموافق ل 06 سبتمبر 2023 ،المتضمن انشاء المحافظة السامية للرقمنة وتحديد مهامها و تنظيمها و سيرها ،ج.ر.ج.ج، العدد 59، الصادر ب 14 /2023/09.

[2]-مرسوم رئاسي رقم 25-129 المؤرخ في 23شوال 1446 الموافق ل22 افريل 2025،يسند إلى المحافظ السامي سلطة الوصاية على الديوان الوطني للاحصائيات ،ج.ر.ج.ج،العدد24،الصادر بتاريخ 2025/24/24.

كما تم إسنادها بمهمة السهر على توافق مخططات القطاعات المعنية في مجال الرقمنة مع الاستراتجية الوطنية للرقمنة وتقييم إنجازات كل قطاع و اقتراح التصحيحات اللازمة وفق مؤشرات الأداء ذات الصلة بالرقمنة وضمان توافق الاستراتيجية الوطنية للرقمنة مع متطلبات أمن الأنظمة المعلوماتية بالتنسيق مع الجهات المختصة ،كم يعول على المحافظة السامية للرقمنة في إقتراح كل تدبير من شأنه تعزيز السيادة الرقمية وتطوير المنتج الوطني.

إلتزمت المحافظة السامية للرقمنة وفق نهج تشاركي شامل ،إعداد الاستراتجية الوطنية لتحول الرقمي (2025-2030)،التي بادرت بإطلاقها وزارة الرقمنة والاحصائيات في جوان 2023 من خلال دمج المبادئ والاهداف يغية توجيه كل الفاعلين في المجال الرقمي وتوحيد جهود الرقمنة القطاعية وخلق مناخ أعمال ملائم للسوق الرقمية واستقطاب الإستثمارات في هذا المجال وتحسين التصنيف العالمي للجزائر في مجال التنمية الرقمية ،وتعدوثيقة الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي المرجعية الأولى لتجسيدالتحول الرقمي في الجزائر ،كما أنها تكتل ثالث ملف انجز ضمن مشروع إعدادالاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي وبعد إعتمادها ستتبع بملفيين إثنين هما : مخطط العمل الاستراتيجي لتجسيد التحول الرقمي و مخطط العمل لمتابعة تجسيد التحول الرقمي هدفه الجزائر رقمية 2030 الذي يعتبر من المهام المخولة للمحافظة السامية للرقمنة،غير أن طبيعتها الحالية كمؤسسة تحت وصاية رئاسة الحمهورية يجعلها محدودة الصلاحيات مقارنة بوزراة قائمة بذاتها ،ومن هذا المطلق تبرز الحاجة إلى دسترة هذا القطاع الإسترتيجي وجعله جزءا من الهيكل الوزاري لضمان إستمراريته ،وإستقلاليته وتوسيع دوره على مستوى الوطني ،كما أن تحويل المحافظة إلى وزارة يعزز من قدرتها على إعداد و تنفيذ السياسات الرقمية و يمنحها سلطة تشريعية وتنظمية أوسع تمكنها من قيادة التحول الرقمي في مختلف القطاعات ،حيث أن دسترة هذا الكيان يثبت مكانته في الدستور ويمنحه طابعا دائما عن التغيرات التنظمية المؤقتة . فضلا عن ذلك،فإن إنشاء وزارة رقمية يتماشى مع التوجهات العالمية التي تعتبر الرقمنة أداة فعالة

لتحقيق الشفافية ،ومكافحة البيروقراطية ،وتحسين مناخ الاستثمار ،وتطوير الإدارة الإلكترونية بما يساهم في بناء اقتصاد معرفي تنافسي[1] .

الفرع الثاني :رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

كذالك توجهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتقديم خدمات الكترونية فعلية لأساتذة والطلبة وهو الأمر الذي مكنها من تحسين جودة الخدمات المقدمة واحتلالالصدارة سواء من حيث السرعة والدقة ،أو من حيث ترشيد استخدام الموارد المتاحة، والعمل على مواكبة التطور الحاصل في منظومة التعليم العالي ، ومن الناحية القانونية تركز عملية الرقمنة في قطاع التعليم العالي على أسس قانونية يأتي في مقدمتها القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 99-05 [2]والمتضمن القانون المعدل و المتمم بالقانون رقم2000-04 المؤرخ في 06 ديسمبر 2000 المتضمن القانون التوجهي للتعليم العالي والقانون 08-06 [3]حيث نصت المادة الثالثة منه على أنه :"أن المرفق العام للتعليم العالي يساهم في تنمية البحث العلمي والتكنولوجي وتطويره ونشره ونقل المعارف ،وكذا رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني من خلال نشر الثقافة والإعلام العلمي والتقني ...." . ويمكن إيجاز أهم إنجازات قطاعالتعليم في الجزائر في نقاط التالية[4]:

1/ مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني(CERIST):يعتبر أهم هيئة توفر مختلف الخدمات المتعلقة بالبحث العلمي والعمل الأكاديمي، ويهتم المركز بكل ما يخص شؤون

[1]-المحافظة السامية للرقمنة ،الوثيقة الرسمية لاستراتجية الوطنية للتحول الرقمي "الجزائر رقمية 2025-2030" ، 2025/25/12 ،الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية والمحافظة السامية للرقمنة، https://hcn.dz/SNTN-Ar.pdf ب تاريخ 2025/05/19 ،ساعة 17:20.

[2]-القانون 2000-04 ،المؤرخ في 10رمضان 1421، الموافق 06ديسمبر 2000،المعدل للقانون 99-05 ،المؤرخ في18 ذي الحجة الموافق ل04أفريل 1999 ،المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي ،ج.ر.ج.ج،العدد75 ،الصادرة بتاريخ 10ديسمبر 2000.

[3]-قانون 08-06 المؤرخ في 16 صفر1429 الموافق ل23 فيفري 2008،النعدل والمتمم لقانون 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة الموافق ل04افريل 1999 المتضمن القانون التوحهي للتعليم العالي ، ج.ر.ج.ج، العدد10، الصادرة بتارخ 27 فيفري 2008 .

[4]-بلول فهيمة، رقمنة قطاع التعليم العالي في الجزائر؟،مجلة:هل سيحقق شعار صفر ورقة في الجامعة الجزائرية المفكر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، المجلد18،العدد2023،01،تاريخ النشر:2023/06/16 ص493-494

الطلبة وتسجيلاتهم، إضافة إلى احتوائه على 12 بوابة وتخص مختلف مجالات البحث على موقع: https://www.cerist.dz .

2/ شبكة البحث الجزائرية(ARN):هي شبكة ربط وطنية ودولية وتقدم مختلف الخدمات المتوفرة في المركز لاسيما فيما يتعلق بدعم الاحتياجات المتعلقة بالبنية التحتية لشبكة الإعلام،ومتوفرة على الموقع : http://www.arn.dz.

3/ البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات (PNST): تعتبر أهم وسيلة للوصول إلى الإنتاج العلمي المتوفر في الجامعة الجزائرية من خلال متابعة مراحل إعداد الأطروحات بداية من التسجيل إلى غاية المناقشة ونشر نسخة من الأطروحة، وهذا بهدف الإعلام والإتاحة للباحثين، كما أنه يجب على كل طالب أن يسجل في المنصة ويكون له حساب خاص من أجل المتابعة مع العلم أن هذه البوابة كانت تهتم فقط بتسجيل عدد الأطروحات ولم تكن مفعلة، مما جعل المسؤول الأول عن القطاع يقرر مؤخرا تسجيل كل الطلبة الذين هم في صدد إنجاز الأطروحات ومتابعتهم بشكل أدق على المنصة ،وتتوفر البوابة على الموقع: https://www.pnst.cerist.dz .

4/ النظام الوطني للتوثيق عبرالانترنت(SNDL):يسمح هذا الفضاء بتصفح الوثائق

الالكترونية الوطنية والدولية في مجال البحث العلمي، بهدف نشر الثقافة العلمية في مختلف المجالات وإتاحة الفرصة للطلبة الولوج المجاني إلى المادة العلمية على مستوى الجامعات الجزائرية او حتى في الخارج وهو متوفر على الموقع: https://www.sndl.cerist.dz.

5/ **مركز أسماء النطاقات:(NIC-DZ)**: عبارة عن ترخيص من الهيئة العالمية للأسماء والأرقام للانترنت من أجل إدارة أسماء النطاقات المخصصة لدولة الجزائر، ومتوفر على الموقع: http://www.nic.dz/.

6/ تلفزيون الويب (Web): هو فضاء يسمح بتسجيل مختلف التظاهرات والنشاطات التعليمة والثقافية والرياضية التي تتم على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكذا على مستوى الجامعات،يهدف إلى النقل المباشر للنشاطات مع حفظها في دعامة الكترونية وهو متوفر على الموقع: http://webtv.cerist.dz.

7/ خدمات الانترنت(Wissal): تسمح هذهالبوابة باطلاع على مختلف الخدمات التي لها علاقة بالقطاع سواء على مستوى الجامعة أو خارج محيط الجامعة وهو متوفر علىالموقع: http://www.wissal.dz .

8/ بوابة البرمجيات الحرة(Freesoft):يسمح هذا البرنامج إلى تشجيع تطوير البرمجيات الحرة في الجزائر وتسمح بتحميل عدة برمجيات، وهي متوفرة على الموقع: http://freesoft.cerist.dz.

9/ الموقع الموحد للمجلات والمجلات(webreview):تختص هذه البوابة بنشر البحوث العلمية عن طريق الولوج الى الموقع: http://www.webreview.dz

10/ **المكتبة الرقمية للمركز D SPACE (DL):**إن أول استعمال المصطلح المكتبة الرقمية كان سنة1991من طرف MAURICE Mitchell و LAVERNA M تحت اسم (Virtual Libraries) فهي عبارة عن مستودع مؤسساتي يضمن الوصول إلى مختلف إنتاجيات البحث في الإعلام العلمي والتقني من أطروحات، مقالات مداخلات الدروس... إلخ[1]، وهو متوفر على الموقع : http://dl.cerist.dz.

[1]–عنكوش نبيل و تازير مريم، المكتبة الرقمية،دراسة في مفهوم وتأصيل للمصطلح، مجلة rist،المجلد20،العدد 01،2020، ص07

11/ بوابة المكتبات الجامعية الجزائرية (Bibliouni): فضاء مفتوح لممثلي الجامعات للمساهمة في تعزيز المناهج العصرية لتسيير المكتبات الجامعية وهي متوفرة على الموقع: https://www.bibliouniv.cerist.dz

12/ الفهرس المشترك الجزائري(CCD): فهرس يضم الرصيد الوثائقي للمكتبات الوطنية بهدف مساعدة المكتبات على تطوير خدماتها، وهذا بالولوج إلى موقع:

. https://www.ccdz.cerist.dz

13/ توحيد عملية النشر العلمي من خلال إنشاء البوابة الوطنية للمجلات(ASJP):

تعتبر هذه البوابة أهم البرامج التي شرعت فيها الجهة المختصة في مجال ترقية البحث العلمي وذلك من خلال إنشاء منصة رقمية يتم من خلالها إرسال المقالات للنشر في مختلف المجلات الوطنية مهما كان تصنيفها، وذلك من خلال الولوج إلى الموقع الرسمي للمنصة وهو https://www.asjp.cerist.dz

تتجلى أهمية هذه المنصة في تسهيل عملية النشر في المجلات الوطنية من خلال إتاحة المجال لكل باحث في المساهمة بمقالات ضمن المجلات المتوفرة كما تتم معالجة الطلب إلكترونيا والرد يكون بنفس الوسيلة إلى غاية نشر المقال أو رفضه.

14/ تفعيل منصة التعليم (E-learning): تشكل هذه المنصة أهم فاعل بين الجامعة والطلبة باعتبارها الفضاء الذي يوفن8ر كل المعلومات التي يحتاجها الطالب لاسيما الإعلانات التي تخص العمل البيداغوجي، أين يتم تخصيص خانة للإعلانات حسب كل قن2سم كإعلان برنامج التوزيع الأسبوعي، برنامج الامتحانات محاضر المداولات ... الخ، بإضافة إلى تفعيل عملية التعليم عن بعد من خلال إمكانية الاطلاع وتحميل مختلف الدروس و المحاضرات التي وضعها الأساتذة ضمن حساباتهم في المنصة وذلك من خلال الولوج إلى الرابط المخصص لكل جامعة مثل جامعة.https:// univ-ouergla.com .

15/ إنشاء المنصة الرقمية بروقرس (PROGRES):تعتبر أهم منصة فيما يخص متابعة الطلبة في مسارهم الجامعي من خلال تسجيل كل الطلبة ومستوياتهم في المنصة والتي تسمح لهم بالحصول على بعض الخدمات مثل:الاطلاع على نتائج وعلامات والمعدلات المتحصل عليها،وكل جديد في مجال العمل الأكاديمي وإمكانية تحميل وثائق التسجيل الجامعي، كما يتم استعمال نفس المنصة للأستاذ الجامعي الذي يكون له حساب خاص من خلاله يمكن له الولوج إلى المنصة التي توفر له نوعين من الخدمات، فمن جهة تتضمن المسار المهني للأستاذ ويتم إيداع ملفات التأهيل الجامعي أو الأستاذية في نفس المنصة.

16/ تفعيل تقنية التحاضر عن بعد في مجال النشاطات العلمية: تعتبر عملية التسجيل الصوتي التي تتم من خلال المنصات الرقمية مثل منصة مودل من أهم وسائل التعليم عن بعد الأكثر فعالية مقارنة بالتعليم من خلال الوثائق الورقية المكتوبة.وفي نفس الصدد تم إصدار التعليمة الوزارية رقم 1792 بتاريخ 26/11/2022 التي تلح على تفعيل ن8منصة"مودلModel" لتدريس الوحدات الأفقية عن بعد، وقد ألحت التعليمة على ضرورة وضع المنصة حيز الخدمة لمختلف المؤسسات الجامعية، مع فتح حسابات للأساتذة الذين يدرسون تلك الوحدات إلى وإجراء تكوين لهم، بالإضافة إلى إنشاء عناوين بريد إلكترونية مؤسساتية للطلبة[1].

كما تم حديثا أطلاق خمس منصات رقمية جديدة بإشراف السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بمقر الوزارة وهي [2]:

-**المستشار الرقمي الخاص** :وهو نظام محادثة باستعمال الذكاء الاصطناعي مبني على نموذج لغوي كبير ،يقوم بتوفير استفسارات موثوقة وسلسلة حول جميع الوثائق التنظيمية

[1]-حراث أمينة,حراثأسماء:المرفق العام الالكتروني ودوره في تحقيق مبدأ التكييف في الجزائر,مذكر لنيل شهادة الماستر كلية الحقوق,جامعة عباس لغرور , خنشلة, 2024,ص 70-71

[2]نفس الموقع ، بتاريخ 2025/05/04ساعة12:15 .

لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،كما يتولى مهمة البحث في ألاف الوثائق والمستندات بسرعة فائقة ويسهل الوصول إلى النصوص القانونية .

-**منصة ELHAL (AlgerienHeapr Articles en Ligne)** :هي منصة رقمية خاصة بإتاحة الموارد العلمية الجزائرية في المؤسسات الجامعية الجزائرية من خلال البحث في المستودعات المؤسساتية لدى الجامعات وتحميلها ،واستغلال نتائج البحث من الأطروحات ،والمذكرات ،وكذلك المقالات البحثية وغيرها من الانتاجات العلمية ،مما يعزز مرئية الأبحاث العلمية الجزائرية .

-**منصة حاضنة Hadhin** :تهدف المنصة إلى توحيد أدوات إدارة الحاضنات ،وتسهيل متابعة المشاريع ،تعزيز التعاون بين المحتضنين والموجهين وتوفير مؤشرات أداء دقيقة وفورية ، كما توفر المنصة بيئة رقمية شاملة لتحسين مرافقة الشركات الناشئة في الوسط الأكاديمي ،ومواكبة متطلبات الابتكار والجودة .

-**منصة تقييم الدروس عبر الخط:** تهدف إلى تسهيل الانتقال نحو التعليم الرقمي من خلال توفير أدوات وتقنيات مبتكرة لتقييم جودة الدروس عبر الانترنت ،تسعى المنصة إلى ضمان تقديم محتوى تعليمي متميز يتناسب مع المعايير الأكاديمية ويضمن تحقيق الأهداف التعليمية بكفاءة.كما تركز على تطوير مهارات الأساتذة والفاعلين الجامعيين في استخدام التقنيات الحديثة لإدارة الدروس عبر الانترنت بشكل فعال .

-**تطبيق مراقبي النقل الجامعي (mybuscontroller)** :هو تطبيق جديد مضاف إلى تطبيق حافلتي (mybus) يهدف إلى تعزيز الرقابة على تسجيل حضور حافلات النقل الجامعي سواء من طرف مديريات الخدمات الجامعية أو من طرف الديوان الوطني للخدمات الجامعية بهدف إعطاء مصداقية أكثر لتطبيق حافلتي من ناحية أوقات الانطلاق وحالة الحافلة بخصوص انطلاقها .

الفرع الثالث :رقمنة قطاع التربية الوطنية

يعتبر قطاع التربية الوطنية من أضخم القطاعات كونه يتكون من 11.275.427 تلميذ 1 مليون موظف,606.000 أستاذ،1,6 مليون مترشح لشهادة التعليم المتوسط و البكالوريا ,573.034 منتسب لتعليم عن بعد ,29.702 مؤسسة تعليمية ,60مديرية تربية ,17 معهد لتكوين و13 مؤسسات تحت الوصاية , قطاع بهذا الحجم لا يمكن تسيره بالطرق التقليدية و هذا ما استلزم الوزارة التحول الرقمي للقطاع والتخلي عن الضبابية التي تسوده واللجوء إلى الشفافية في تسير شؤونه , و استجابة للسيد رئيس الجمهورية شهد قطاع التربية الوطنية تخولا رقميا شاملا رقمنة كل المستويات من التسيير الإداري إلى البيداغوجي ,إجراءات لا مادية (صفر ورقة)و الوصول إلى الخدمة الفورية على مدى 24 ساعة ,الاستعانة بالألواح الالكترونية بدل الكتب و تخفيف من ثقل المحافظ على التلاميذ, هذا ما يسمى بحداثة التعليم ومدرسة ذكية وعصرية .

من خلال اللجوء إلى التحول الرقمي أصبحت البيانات في قطاع التربية تحت السيطرة بنقرة زر, بواسطة نظام معلوماتي موحد يشمل كل شى,التلاميذ ومسارهم الدراسي ,الموظفين ومسارهم المهني ,المؤسسات التعليمية وأولياء التلاميذ.

حيث كان الهدف من هذا التحدي ورغم الأعداد ,تحسين جودة التعليم وتوفير خدمات رقمية فعالة ,ومن ابرز هذه التحولات الرقمية في قطاع التربية الوطنية من سنة 2010 إلى سنة 2025 ما يلي[1] :

شهدت سنة 2010 رقمنة تسجيلات الامتحانات المدرسية الوطنية , أما سنة 2015 فتم إنشاء الأرضية الرقمية لحجز المعلومات للتلاميذ والموظفين و الهياكل واعتماد رقم التعريف المدرسي و الوظيفي , سنة 2016 تم رقمنة جميع مراحل مسابقات التوظيف ,أما خلال سنة

[1]–الموقع الرسمي لوزراة التربية الوطنية ,http//w.w.w.education.gov.dzبتاريخ 2025/04/28 على الساعة:21:24.

2017 فتم إطلاق النظام ألمعلوماتي رسميا وبداية تسيير نقاط الكترونيا , وفي سنة 2018 تم إصدار مرجعي للنظام واستحداث فضاء خاص بالأولياء , وخلال سنة 2019 تم اعتماد النظام ألمعلوماتي كمصدر وحيد لتسجيل التلاميذ في الامتحانات ,أما في سنة 2020/ 2021 تم إنشاء تطبيق فضاء الأولياء وطلاقه على Google Play, واعتماد الدفع الالكتروني و إنشاء فضاء خاص بالأساتذة, أما خلال سنة 2022 فتم رقمنة الساكنات الوظيفية الخاصة بالقطاع و الكتب المدرسية وإصدار أكثر من 60 وثيقة رسمية بصيغة موحدة على مستوى التراب الوطني , والاهم أن هذا النظام ألمعلوماتي تم تطويره بأيادي جزائرية من كفاءات قطاع التربية ,حيث يتكون هذا النظام ألمعلوماتي لوزارة التربية الوطنية من الأرضية الرقمية للتسيير الإداري و البيداغوجي , فضاء الأولياء و فضاء الأساتذة , منصة الدفع الالكتروني ,نظام متكامل لتقييم التلميذ, نظام رقمي لتوظيف, هذا ما حسن من حياة التلميذ والأستاذ لسنة 2024/2023 ,وبتوجيه من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون و عرف قطاع التربية الوطنية نقلة نوعية في التحول الرقمي , ومن ابرز ما تحقق : تطوير النظام الرقمي لتقييم مكتسبات في التعليم الابتدائي وتسجيل 01 مليون تلميذ , رقمنة الحركة التنقلية للأساتذة لأول مرة مع تلبية 95% من الرغبات , تطبيق سياسة صفر ورقة في الدخول والخروج الولائي للأساتذة , تسجيل 600 ألف مترشح في منصة التوظيف للمسابقة على أساس الاختبار و 01 مليون طلب توظيف للأساتذة المتعاقدين, التسجيل عن بعد لتلاميذ السنة الأولى ابتدائي,إعادة إدماج التلاميذ بنسبة 90% , رقمنة التوجيه وإعادة توجيه التلاميذ, إطلاق نظام خاص بالتدفئة في المدارس .

أما سنة 2025 كانت رقمية بامتياز حيث شهدت تحديث النسخة الجديدة للموقع الرسمي للوزارة , استحداث المنصة الرقمية " موعدي " لحجز المواعيد ونظام للاستبيانات ولاستطلاع الرأي ,تجهيز 3270 مدرسة على مستوى الوطن بالألواح الالكترونية إلى ما يقارب 30000 لوح الكتروني ما يعادل تجهيز 50% من المدارس الابتدائية على الأقل بنهاية السنة الدراسية الحالية إلى بداية السنة الدراسية المقبلة حيت يعتبر هذا التحول الرقمي قفزة نوعية

نحو التعليم الرقمي يعلي من شأن المعرفة ويليق بتلاميذ الجزائر ,وهذا ما تسعى إليه وزراة التربية لمواصلة التحول الرقمي بخطى ثابتة وبكفاءات وطنية وتكنولوجيات مفتوحة المصدر نحو الجودة والتميز .

الفرع الرابع :رقمنة قطاع الصحة

يعتبر هذا القطاع من بين القطاعات الإستراتيجية في كل دولة نظرا لأهمية الرعاية الصحية في الحفاظ على سالمة الإنسان ,مما يعني زيادة قدرته على التنمية والنهوض بالمجتمع،ولقد أدى إقحام التكنولوجيا الحديثة في هذا القطاع إلى ظهور مصطلح "الصحة الالكترونية"،الذي أضحى من بين أهم محاور مشروع الحكومة الالكترونية بالجزائر حاليا خصوصا بعد تعثرها نوعا ما في مواجهة الأزمة الوبائية كوفيد-19. ويعتبر الحق في الصحة من أهم الحقوق التي كرست في الدستور الجزائري في نص مادته 63 من التعديل الدستوري 2020 حيث نصت على ما يلي "تسهر الدولة على تمكين المواطن من ...الرعاية الصحية ,لاسيما الأشخاص المعوزين والوقاية من الأمراض المعدية والوبائية ومكافحتها "[1]كما نجد ان الحق في الصحة قد كرسه المشرع ايضا من خلال القانون الصحة 11/18 في نص مادته 12 والتي نصت على ما يلي :"تعمل الدولة على ضمان الحق في الصحة كحق أساسي للإنسان على كل المستويات "[2].واستجابة للتطور الحاصل في عالم التكنولوجيا والاتصال ,وما نجم عنه من إقحام نظم المعلومات في المجال الصحي برز عنه ما يعرف " الصحة الالكترونية " التي تعد من ابرز تطبيقات الإدارة الالكترونية ,حيث يشمل النظام ألمعلوماتي لوزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات بما يلي :

[1]-المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30ديسمبر 2020 ,يتعلق بإصدار التعديل الدستوري ,المصادق عليه في استفتاء 2020/11/01 ج.ز العدد82,مؤرخة 20020/12/30.

[2]-قانون 11/18 ,المؤرخ في 18شوال 1439 الموافق ل 2يوليو 2018يتعلق بالصحة ,ج.ر , عدد46,الصادرة في 2018/06/29.

ـ النظام ألمعلوماتي لمحاسبة التسيير: يستند هذا النظام ألمعلوماتي على المرسوم التنفيذي رقم 106/14[1] المتضمن وضع النظام ألمعلوماتي لمحاسبة التسيير في المؤسسات العمومية , والذي أتبع بالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2018/10/30 المحدد لكيفيات تطبيق هذا النظام بالمؤسسات العمومية للصحة , و وفقا لنص المادة الرابعة من هذا القرار فإن النظام يتضمن الوثائق المتمثلة في دفتر المستعمل بين تنظيم ووظائف مختلف مواد النظام ,دفتر المحاسبة الاستشفائية الذي يعرض قائمة حسابات المخطط المحاسبي الاستشفائي وسيرها [2].

ـ نظام تسيير التجهيزات الطبية: هو عبارة عن لوحة قيادة تمكن مسؤول أي مديرية فرعية خاصة بصيانة التجهيزات الطبية و الأجهزة المرافقة من متابعة حالة وحركة جميع العتاد والتجهيزات الطبية بشكل معلوماتي ,الأمر الذي من شأنه أن يساهم في التسيير الفعال و السليم لهذه المديرية[3] .

ـ النظام ألمعلوماتي للموارد البشرية (Rh Sante Dz) :هو منصة ويب كاملة على شبكة الانترنت لتسيير الموارد البشرية مخصص لقطاع الصحة العمومية على مستوى الوطن , تم إطلاقه سنة 2014 و قد صمم من طرف شركة مختصة في تطوير التطبيقات والبرامج على الانترنت تسمى Spider Network ,ويعمل هذا النظام على جميع البيانات الضرورية المتعلقة بالموارد البشرية المستخدمة على مستوى القطاع الصحي ,من أجل معالجتها وتخزينها ومراقبتها وتحليلها وحتى نشرها ,بغرض تهيئتها أمام المستفيدين من المديرين وصناع القرار بما يدعم كفاءة وفعالية وإدارة الموارد في القيام بوظائفها ,كما يحقق هذا

[1]–المرسوم التنفيذي 106/14 المؤرخ في 2014/03/12 ,يتضمن وضع النظام المعلوماتي لمحاسبة التسيير في المؤسسات العمومية للصحة,ج.ر العدد 15 ,الصادرة بتاريخ 2014/03/19.

[2]–قرار وزاري مشترك المؤرخ في 2014/10/30 ,المحدد لكيفية تطبيق النظام المعلوماتي لمحاسبة التسيير في المؤسسات العمومية الصحية وكذا القائمة المؤسسات المعنية بتنفيذ هذا النظام ,ج.ر العدد 01 ,الصادرة بتاريخ 2015/01/07 .

[3]–فضاء التسيير الاستشفائي بالجزائر الموقع :https://hopital-dz.com.atlaq.com/ , تاريخ المشاهدة :2025/04/28.

المسعى للحصول على معلومات مناسبة لوضع سياسة تتماشى مع الإستراتيجية العامة للقطاع الصحي .

- نظام تسيير ومراقبة تلقيح الأطفال : تم الإعلان عن هذه المبادرة من قبل الوزارة سنة 2018 ليتم إطلاقها رسميا بداية 2019 ,على مستوى 11 ولاية في البداية ليتم تعميمها على مستوى الوطن تدريجيا ,وبموجب هذا النظام يتم ادخال كل البيانات الخاصة بلقاحات الأطفال ,بما في ذلك مراكز التلقيح ,حيث يسهم هذا النظام بمعرفة عدد الأطفال الملقحين , وكذا مواعيد التلقيح الخاصة بيهم بمجرد التلقيح بداية من الشهر الثالث , وكذا تزويد مصالح وزارة الصحة بالعناوين الخاصة بأولياء الأطفال المعنيين باللقاح ليتم إخطارهم عن طريق رسائل SMS وذلك بالتنسيق مع وزارة البريد والاتصال , والتعاون مع متعاملي الهاتف النقال الثلاث المتواجدة في الجزائر بغرض تذكيرهم بكل موعد [1].

- نظام السجل الوطني لمرضى السرطان : يهدف هذا النظام إلى قياس نسبة حدوث السرطان و وصف الحالات حسب الزمان والمكان والإفراد من خلال توفير قاعدة بيانات وطنية يتم تجميعها إما من قبل القطاع الصحي أو عبر جمع المعلومات من المستشفيات ومختلف المختبرات التشخيصية,ولا شك أن دمج تكنولوجيا المعلومات والرقمنة بالسجل الوطني لمرضى السرطان من شأنه أن يوفر الجهد والعناء على المرضى والإدارة على حد سواء[2] .

- الملف الطبي الالكتروني الموحد: هو نظام أقره قانون الصحة 11/18 [3]في مادته 292 والتي نصت على ما يلي : يتعين على الهياكل والمؤسسات العمومية والخاصة للصحة

[1]–سعيد حركات ,سارة بن غيدة و تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات الصحية– إشارة إلى القطاع الصحي في الجزائر ,مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية والمجلد 07 ,العدد 02, 2020 ,ص 512.

[2]–بريش محمد عبد المنعم ,آلية الحكامة و دورها في تحسين جودة الخدمات الصحية (دراسة الحالة الجزائر).أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم القانونية ,كلية الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة باتنة 1 ,الجزائر ,2018 , ص251 .

[3]–قانون 11/18 المتعلق بقانون الصحة ,مرجع سابق .

إعداد ملف طبي وحيد معلوماتي لكل مريض و تحينيه , ويجب عليها الحفاظ على سرية المعلومات التي بحوزتها .

ـ النظام الخاص بالإمراض ذات التصريح الإجباري:هو نظام معلوماتي لدى وزارة الصحة ,يهدف إلى تسيير الإمراض ذات التصريح الإجباري و(من أبرزها : التهاب السحايا الفيروسي ,التهاب السحايا البكتيري ,لحصبة , داء الحصبة الألمانية , التهاب الكبد الفيروسي ,داء الليشمانيوز الجلدي) والتي ينبغي الإبلاغ عنها على جناح السرعة لمختلف الجهات المسؤولة في القطاع الصحي لتسهيل اتخاذ القرار الحكيم والفعال والسريع بخصوص المرضى[1] .

ـ النظام ألمعلوماتي الخاص بالإحصائيات والمؤشرات الصحية : هو نظام معلوماتي يسمح بجمع والتدقيق وتحليل مختلف المعطيات والمؤشرات المتعلقة بالقطاع .

المطلب الثاني: تكريس الرقمنةعلى **مستوى السلطات المحلية.**

يعد تكريس الرقمنة على مستوى المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري خطوة محورية في مسار تحديث الإدارة الجزائرية ،بالنظر إلى الدور المباشر الذي تتميز به هذه المؤسسات في تقديم الخدمات للمواطنين وتسيير الشأن العام اليومي .وقد شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة جهودا متزايدة لاعتماد الأدوات الرقمية ضمن مختلف القطاعات ذات الطابع الإداري بهدف تحسين الأداء ،تبسيط الإجراءات و تعزيز الشفافية .ويتجلى هذا التوجه من خلال اعتماد الرقمنة في عدد من القطاعات الحيوي التي تعد نماذج دالة على التحول الرقمي الجاري نذكر أبرزها في الفروع التالية :

وتتمثل في الفرع الاول قسم الحالة المدنية ،الفرع الثاني قطاع التعليمالعالي ،الفرع الثالث المرفق العمومي للخدمات الجامعية والفرع الرابعالمرفق العمومي الاجتماعي .

[1]–بريش محمد عبد المنعم , آلية الحكامة و دورها في تحسين جودة الخدمات الصحية (دراسة الحالة الجزائر), مرجع سابق و ص 252.

الفرع الأول: رقمنه قطاع الحالة المدنية

يعتبر أول قطاع شملته الرقمنة في الجزائر بأول إجراء متمثل في رقمنه سجل الحالةالمدنية،التي دعمت بشبكة المواطن في استخراج الوثائق، كما أن الشروعفي تجسيد بطاقة التعريف وجواز السفر البيومترين الالكترونيين وتزويد الأولى بالخدمات مستقبلا يسهل العديدمن المعاملات،حيث أن الخطة المرسومة سنة 2009 أكدت دخول بطاقة التعريفالبيومترية حيز الخدمة في بداية 2010 وجواز السفر في نهاية 2013 ،سعت وزارةالداخلية والجماعات المحلية من خلال عصرنه الخدمات المقدمة للمواطنين وتماشيا معالآليات التحول الاقتصادية والاجتماعية والذي انبثق عنه ميلاد الإدارة الالكترونية بالوزارة، وفيإطار هذا تعمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية على مستوى البلديات والدوائر الحكومية علىتفعيل الإجراءات الجديدة للمعالجة المتعلقة ببطاقة التعريف الوطنية البيومترية،وجواز السفر الالكتروني البيومتري وهذا حسب ما نص عليه القانون 14-08 المؤرخ في 9اغسطس 2014 المعدل والمتمم للأمر 70-20 المؤرخ في 19 فبراير 1970 المتعلق بالحالة المدنية [1]في المادة 25 مكرر والتي جاء فيها :"**يحدث لدى وزارة الداخلية والجماعات الإقليمية سجل وطني آلي للحالة المدنية يرتبط بالبلديات ومحلقاتها الإدارية وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية** ".واستكمالا للإمتيازات المتعلقة برقمنة سجل الحالة المدنية تم وبموجب المرسوم التنفيذي 204/15 إعفاء المواطنين من تقديم ثائق الحالة المدنية المتوافرة في السجل الآلي حيث نصت المادة الثانية منه على أنه :"**يتعين الإدارات العمومية والسلطات الإدارية والجماعات المحلية المرتبطة بالسجل الوطني الآلي للحالة**

[1]-قانون رقم14-08 مؤرخ في 13 شوال عام 1435الموافق ل9اغسطس 2014 المعدل والمتملالامر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة الموافق ل19فبراير 1970والمتعلق بالحالة المدنية.ج.ر.ج.ج ،العدد49 .20اغسطس 2014.

المدنية في إطار الإجراءات الإدارية التي تدرسها ،ألا تشترط على المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية التي يمكنها الاطلاع عليها مباشرةعلى مستوى السجل الوطني [1]."

وقد دشنت أول ملحقة بلدية الكترونية في الجزائريوم14 مارس2011 بالمقر الفرعيالإداري حي 500 سكن بباتنة مرتكز أساسا على التكنولوجيات الحديثة لإعلام والاتصالمجسدة إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية دون تنقل المواطنين الى المقر الرئيسي للبلدية،وإصدار أول شهادة ميلاد (S12)[2]. وذالك بإيداع الملف على مستوى الدائرة أو المقاطعة الإدارية مكان الإقامة او المصالح القنصلية بالنسبة للمواطنين المقيمين بالخارج مرة واحدة باستخراج بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر حيث يتضمن الملف استمارة طلب واحدة متوفرة على الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية على مستوى الدوائر والمقاطعات الإدارية والمصالح القنصلية،ويتم في هذه الحالة تقديم المعطيات البيومترية المعتادة (البصمة الالكترونية ،الصور،الإمضاء) لكن بعد أن يتم رقمنتها عند إيداع الملف، ولضمان تدعيم أكبر لتأمين الوثائقالمكونة للطالب طلب نسخ ورقية أول مرة فقط للتأكد من الطالب.

الفرع الثاني: رقمنه قطاع العدالة

تم ذلك من خلال تدعيم عمل جهاز العدالة بالرقمنة واستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال بغية تجسيد عدالة عصرية بمعايير دولية،حيث أصبح من خلاله اللجوء إلى القضاء بكل سهولة لمختلف شرائح المجتمع وكذالك تحسين وتبسيط الإجراءات القضائية،وترقية أساليب التسيير القضائي و استخراج الوثائق الإدارية المتعلقة بالقضاء في ظروف حسنة تمتاز بالسرعة والفعالية ، وبدأ ذلك عن طريق استحداث موقع الكتروني لوزارة

[1]–مرسوم تنفيذي 204/15 ،مؤرخ في 11شوال 1436 الموافق 27 جوان 2015 ، يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ،ج.ر.ج.ج،العدد41، الصادر بتاريخ 29جوان 2015.

[2]–رزاقي جميلة ,التحول نحو الإدارة الالكترونية مخرجالجزائر لمواجهة التحديات الاقتصادية،متوفر على الموقع الالكتروني بتاريخ 2024/02/03: http://elayatonline.net/article50932html

العدل 2003 وتجسد ذلك بإجراءات أكثر فعالية في إنشاء المركز الوطني لصحيفة السوابق العدلية، مركز شخصنه شريحة الإمضاء الالكتروني **PKI** ، وإنشاء مركز النداء العدل لوزارة **الرقم الاخظر10-78**، ومركز الإعلام الآلي الاحتياطي بالقليعة، وذلك بهدف تسجيل كل القضايا والأحكام الخاصة بالأفراد،واعتماد آلية تحصيل الغرامات والمصاريف القضائية،إنشاء أرضية النيابة الالكترونية **e-nyaba**،إنشاء **فضائي انشغالاتي واقتراح** لتحسين خدمات القطاع و تبسيط عملية الحصول على الوثائق، كذالك اعتماد المحادثة المرئية لتنظيم المحاكمات عن بعد وكذلك تواصل المحكوم عليهم مع أهاليهم وذويهم وتحقيق الشفافية والمساواة أمام المواطنين[1] في الإجراءات القضائية كما نص عليها القانون**15-03** المتعلق بعصرنه قطاع العدالة[2]،وأساليب تسيير الإدارة القضائية وتطويرها من خلال الاعتماد على :

- نظام التسيير الالكتروني للوثائق الإدارية وكذا سجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى المجالس القضائية.

- إرسال وتبادل المعلومات عن طريق البريد الالكتروني الداخلي للقطاع.

- تكريس آلية إرسال تقارير الخبرة الممضاة إلكترونيا وتبادل الوثائق بصفة إلكترونية بين المصالح القضائية والمصالح العلمية للضبطية القضائية[3].

الفرع الثالث: رقمنةالمرفق العمومي للخدمات الجامعية

تعتبر مديريات الخدمات الجامعية الهيكل المحلي للديوان الوطني للخدمات الجامعية وهي مؤسسات عمومية تمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي،ذات طابع إداري تحت

[1]- المرسوم رقم212-96 المؤرخ في:1996/08/15 تعدد صلاحيات الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالإصلاح الإداري و الوظيف العمومي.

[2]- لقانون15-03 ،مؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 01 فيفري 2015 ،متعلق بعصرنة قطاع العدالة ،ج.ر.ج.ج ،العدد6،الصادرفي:2015/02/10

[3]- موقع وزارة العدل، الصفحة الرسمية على الانترنت ،تاريخ التصفح:27 افريل2025،mjustice.dz الساعة 14:14.

وصاية وزراة التعليم العالي والبحث العلمي ، أنشئت بموجب قرار وزراي المشترك المتضمن إنشاء مديريات الخدمات الجامعية وتحديد مقرها والإقامات التابعة لها ومشتملاتها عبر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 2005[1] و قد أوكلت لها مهام أساسية تتمثل في :

تطبيق السياسة الوطنية في مجال الخدمات الجامعية ،إعلام وتوجيه الطلبة ،توفير الخدمات للطلبة فيما يخص الإيواء ،النقل ،الإطعام ،الوقاية الصحية ،الأنشطة الثقافية والرياضية،التكفل بالطلبة الأجانب ،أقتراح مخططات التنمية و تسيير عملية الاستثمار .وتتجلى مظاهر التحول الرقمي في هذه المؤسسات فيما يلي :

وجود النظام المدمج بروغرس التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي حيث يوجد فيه :

-رابط يسمح للطلبة بالتسجيل للطلب الحصول على خدمة المنحة والنقل والإيواء ومعالجته من طرف الإدارة وقد بدأ العمل به منذ 2017.

-ورابط أخر خاص بتسير الموارد البشرية الخاصة بمديريات الخدمات الجامعية ورابط اخر خاص بتسيير الممتلكات .

-التخلي التام عن عمليات النشر وتعليق الإعلانات داخل المديريات الإقامات الجامعية التابعة لها إذ أصبح الأمر يتم عن طريق استخدام تقنيات التواصل الإجتماعي كالفايسبوك والواتساب على الخصوص وإنشاء مجموعات على هذه المنصات للتواصل مع الإدارة والطلبة ،وذلك ضمن إطار سياسة صفر ورقة التي تنتهجها الوزارة في هذا الشأن.

-إنشاء رابط جديد على منصة بروغرس لتسديد حقوق الإيواء والنقل عن طريق البطاقة الذهبية والذي تم العمل به خلال موسم الدخول الجامعي 2024/2023.

[1]-القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10ذي القعدة 1425 الموافق ل 22 ديسمبر 2004،المتضمن إنشاء مديريات الخدمات الجامعية وتحديد مقرها والإقامات التابعة لها ومشتملاتها ،ج.ر.ج.ج ،العدد22، الصادرة بتاريخ 2005/03/07.

-إدخال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال الدخول الجامعي اموسم 2024/2023 برنامج جديد للاقامات الجامعية يعمل ببصمة الوجه للطلبة المقيين والموظفين والعمال والضيوف متصل بوزراة التعليم العالي والبحث العلمي ويتم عن طريقه :

*الولوج إلى الإقامة والخروج منهافهو يسجل حركة الطلبة المقيمين ويمنع دخول الغرباء .

*الولوج إلى المطعم للحصول على الوجبة .

*عن طريقه تمكنت الوزارة و الديوان الوطني للخدمات من إدارة أفضل للمعلومات بحيث وفر معلومات فورية ومحينة عن حجم وطبيعة الإجراءات المنفذة والخدمات المقدمة .

-إنشاء بريد إلكتروني خاص بمدريات الخدمات الجامعية والإقامات التابعة لها لإستقبال الرد وإرسال المراسلات مع الديوان الوطني للخمات الجامعية وفيما بينها ومع المتعامليين الخارجين .

-عقد إجتماعات ودورات تكوينية عن طريق تقنية التحاضر عن بعد مع الديوان الوطني للخدمات الجامعية أو مع الوزارة وبحضور كل المديريات الخدمات على مستوى الوطن .

-إمتلاك المديرية لبرنامج موحد يخص الإطعام يعمل عللى تسيير مخزون المطعم الخاص بكل إقامة وحساب كلفة الوجبة الغذائية وعدد الطلبة الذين استفادو من الوجبة اليومية (فطور غداء ،عشاء).

مكنت هذه العمليات الرقمية كل من الطالب ومدريات الخدمات من تسهيل عمليات التسجيل وتسديد الحقوق عنبعد دون عناء التنقل قبل بداية الموسم الجامعي .كما قامت بتسريع عمليات التسجيل دون معاناة الانتظار في طاوبير طويلة .تحسين جودة الخدمات المقدمة

في المطاعم وتسهيل عملية إدارته ومتابعة المخزون والتطاليف الغذائية ونوعية الوجبة اليومية[1] .

الفرع الرابع: رقمنة الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية

يسعي قطاع صندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية إلى تحسين خدماته عبر عصرنه

تسيير ومواكبة التكنولوجيا بواسطة تطوير عدة تطبيقات وأرضيات رقمية تسمح بتخفيف إجراءات حصول المواطن على حقوقه المشروعة، وذلك في سياق تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية والتحسين المتواصل للخدمة العمومية.

في إطار رقمنه قطاع صندوق التأمينات الاجتماعية تم إدراج جملة من الخدمات

الالكترونية ترمي إلى تحسين الخدمة العمومية وعصرنتها، لفائدة المؤمن لهم اجتماعيا وأربابالعمل من خلال اللجوءإلى استعمال الأرضية الرقمية الهناء .https://elhanacnasdz

التي تمكن من الاطلاع على نسبة التغطية الاجتماعية وتاريخ نهاية الأحقية في الآداءات ومعرفة استهلاك المؤمن للأدوية، وتعويضاتها وكذا طلب بطاقة الشفاء عن بعد وطلب رأس مال الوفاة وغيرها من التسهيلات المقدمة المواطن، و كذلك استخراج شهادة الانتساب، وعدم الانتساب ومعرفة استهلاك المؤمن له للأدوية من خلال إدخال البيانات الشخصية للمعني (اسم. اللقب.والرقم السري).وكما تتوفر المنصة على الأرضية الرقمية للتصريح عن البعد التي تسمح لأرباب العمل بالقيام بالتزاماتهم بكل ما يخص إجراءات المراقبة الطبية ، حسب ذات المسؤول وعليه فإن الخدمات الرقمية تلعب دورا مهما في تخفيف الإجراءات الإدارية

[1]--بركاني نجيب ،بشير عبد العالي ،واقع التحول الرقمي بالديوان الوطني للخدمات الجامعية ،مجلة البحوث الإقتصادية والإدارية ،المجلد08 ، نالعدد 01 ،تاريخ النشر 2024/06/30 ،الموقع :https://asjp.cerist.dz/en/article/262413، 01:15 .

وتحسين الخدمة العمومية وعصرنتها على أن تعمم العملية على مختلف القطاعات للحاق بالركب الحضاري والتطور التكنولوجي السريع[1].

المبحث الثاني: اثر تكريس الرقمنة على النشاط الإداري

اصبحت الرقمنة اليوم عنصرا محوريا في تطوير أساليب العمل الإداري و تعزيز كفاءته، بالنظر غلى ما توفره من إمكانيات لتبسيط الإجراءات و تسريع وتيرة إنجاز المهام .

ومع تزايد الإعتماد على الحلول الرقمية داخل المؤسسات تبرز دراسة مدى تأثير هذا التحول على النشاط الإداري، ومن هذا المنطلق تناولنا في هذا المبحث دور الرقمنة في تفعيل النشاط الإداري (المطلب الأول)،و من أجل استشراف آفاق التطوير الرقمي و بهذف الوقوف على مكامن الخلل تطرقنا إلى تحديات ومعيقات الرقمنة الإدارية .

المطلب الأول :دور الرقمنة في تفعيل النشاط الإداري

ان الرقمنة لا تقتصر على كونها مجرد أودات تقنية ،بل تشكل رافعة حقيقية لتحديث الإدارة العمومية و تطوير بنيتها الوظيفية بما يتلائم مع متطلبات العصر ،حيث أصبحت الرقمنة تمثل توجها استراتجيا في إطار إصلاح الادارة وتحديث أساليبها،نظرا لما تتيحه من إمكانيات متقدمة وبعتبر تفعيل النشاط الإداري عبر اعتماد الوسائط الرقمية خطة جوهرية نحو تحقيق الكفاءة و الفعالية داخل المؤسسات وعليه فقد تطرقنا في هذا المطلب إلى تسريع وتيرة العمل الإداري (الفرع الأول)،تحسين جودة الخدمات الإدارية (الفرع الثاني)،دعم الشفافية وتسهيل القرار الإداري (الفرغ الثالث)،ترشيد لموارد وتخفيض التكاليف (الفرع الرابع).

[1]– غالية زيوي، مقال–www.echaab.dz، لتخفيف العبء عن المواطنين ،مستغانم:2021/03/26.

الفرع الأول : تسريع وتيرة العمل الإداري :

إن من ابرز الآثار التي أحدثتها الرقمنة على النشاط الإداري هو تسريع وتيرة العمل الإداري بشكل ملموس .فبفضل الأنظمة الالكترونية ،أصبحت الإجراءات الإدارية تنفذ بشكل إلي دون الحاجة إلى التدخل اليدوي المكثف مما قلل من الوقت المستغرق في معالجة الملفات و المعاملات .كما أسهمت الرقمنة في تقليص فترات الانتظار من خلال تقنيات مثل المراسلات الالكترونية و منصات تقديم الخدمات عبر الانترنت الأمر الذي مكن الموظف من أداء مهامه بسرعة وفعالية ، وساعد المواطن أو المتعامل الخارجي على إنهاء إجراءاته دون تعقيد أو تأخير.

الفرع الثاني :تحسين جودة الخدمات الإدارية.

لقد انعكس استخدام الرقمنة بشكل إيجابي على نوعية و جودة الخدمات الإدارية المقدمة .إذ أتاح الاعتماد على التكنولوجيا توفير خدمات الكترونية متاحة على مدار الساعة ، دون التقيد بأوقات العمل الرسمية أو الموقع الجغرافي للمؤسسة . كما ساهمت الرقمنة في تقليل نسبة الأخطاء الناتجة عن المعالجة اليدوية من خلال اعتماد البرمجيات الذكية والأنظمة المتكاملة ،التي تضمن دقة المعلومات وسلامة البيانات و .وعليه فإن جودة الخدمة أصبحت معيارا يرتبط ارتباطا وثيقا لمستوى الرقمنة المعتمد في الإدارة .مما أدى إلى تحسين رضا المتعاملين و تعزيز ثقتهم بالمؤسسات العمومية والخاصة .

الفرع الثالث :تعزيز الشفافية وتسهيل القرار الإداري :

من الجوانب الجوهرية التي عززتها الرقمنة في النشاط الإداري ما تعلق بالشفافية و الرقابة فقد مكنت الأنظمة الرقمية من تتبع حركة الملفات و المعاملات داخل المؤسسات بدقة ووضوح مما يقلل من احتمالات التلاعب او التسيب الإداري كما أصبحت البيانات و المعطيات متاحة للمراقبة الفورية .و هو ما يسمح بفرض رقابة داخلية وفعالة ، ويساهم في

تعزيز مبادئ النزاهة و المساءلة .وتعد هذه الآليات من أهم أدوات مكافحة الفساد الإداري ،التي كانت تعاني منها الإدارة التقليدية بسبب غياب التوثيق و الرقابة الرقمية .

كما أحدثت الرقمنة تحولا عميقا في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات الإدارية ،حيث أصبحت الأنظمة الرقمية توفر قواعد بيانات دقيقة وانية ،وتساعد المسؤولين على الوصول إلى المعلومة بسرعة وفعالة ،كما أتاح استخدام أدوات التحليل الالكتروني إنتاج تقارير إحصائية و مؤشرات أداء تدعم القرار الإداري الموضوعي المبني على معطيات حقيقية وبهذا تجاوزت الإدارة الحديثة أسلوب التقديرات والانطباعات لتدخل مرحلة جديدة من اتخاذ القرار المبني على البيانات ماساهم في رفع كفاءة الأداء العام للمؤسسة .

الفرع الرابع :ترشيد الموارد و تخفيض التكاليف :

تعد الرقمنة أداة فعالة لترشيد الموارد المالية والبشرية في المؤسسات الإدارية ،إذ ساعدت في تقليل النفقات المرتبطة بالطباعة والأرشفة الورقية و ثقل الوثائق من خلال اعتماد بدائل رقمية مثل التخزين السحابي والمرسلات الالكترونية ن كما خففت من الضغط على الموظفين من خلال أداء مهامهم الروتينية و توجيه الجهود نحو أعمال ذات طابع تحليلي و استراتجي .وبذلك تحقيق الرقمنة نوعا من الاقتصاد في التسيير يمكن المؤسسة من الاستغلال الأمثل لإمكاناتها دون المساس بجودة الخدمات أو فعالية الأداء .

في ضوء ما سبق ، يتضح أن الرقمنة لم تعد خيارا تقنيا فقط بل مطلب استراتجي لتفعيل النشاط الإداري بكل أبعاده ، فقد مكنت الإدارة من تجاوز الكثير من الإشكاليات التقليدية ،ووفرت بيئة تحتية أكثر فاعلية و مرونة و شفافية .غير ان الاستفادة الكاملة من هذه الإمكانيات تظل مرهونة بتوفير البنية التحتية الرقمية المناسبة و تكوين الموارد البشرية القادرة على مواكبة هذا التحول .

المطلب الثاني :تحديات ومعيقات الإدارة الرقمية :

رغم ما توفره الإدارة الرقمية من مزايا متعدة في مجال تحديث الأداء الإداري وتحسين جودة الخدمات إلا ان مسار التحول الرقمي لا يخلو من تحديات تحول دون تحقيق أهدافه المرجوة ،إذ تواجه المؤسسات الإدارية صعوبات تقنية تحد من فعاليتها (الفرع الأول)، و مجموعة من المعيقات تتعلق بعدة عوامل بنيوية ،وتنظيمية و مالية (الفرع الثاني).

الفرع الأول :تحديات الإدارة الرقمية

أولا /التحديات القانونية :

- التأسيس لنصوص قانونية وتنظيمية تكرس لتعميم اعتماد الوثائق الالكترونية كبديل عن الوثائق التقليدية الورقية (صفر ورقة).
- التأسيس لنصوص قانونية من شأنها الحماية للجرائم الواقعة على المعلومات والبيانات الشخصية كالقرصنة ،الانتحال الالكتروني ،أو تقليد التوقيع الالكتروني وسرقة بطاقات الائتمان .
- تعميم اللغة الانجليزية على كافة الهياكل الإدارية والمرافق العمومية ،لقاء تسهيل التواصل والاستخدام الأمثل للنظم المعلوماتية العالمية .
- الاعتماد على التخطيط المسبق لقاء ضمان الخدمة الالكترونية المرفقية ،ولا يأتي ذلك إلا عن طريق بسط أرضية قانونية للامنا لمعلوماتي وضبط برمجيات تحكم الرقابة الالكترونية .
- توفير البيئة القانونية لإشراك القطاع الخاص في الاستثمار الأمثل لتحسين البنية التحتية للشبكات والاتصالات وصيانتها .

- تشريع قواعد تأمين الخصوصية والسرية بين المرافق العمومية والمواطنين طالبي الخدمة العمومية[1].

ثانيا /التحديات التقنية:

- خلقبيئة عملتكفل تنوع المهارات والكفاءات المهيأة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- تامين الإتاحة الالكترونية للجميع قصد التواصل والترابط المستمر مع الخدمات الإدارية .
- الاستثمار في رأس المال البشري و الارتقاء به نحو الأفضل ،رهان نجاعة الخدمة المرفقية الافتراضية .
- ترسيخ قيم الشفافية والمساءلة و المراجعة وتقليص البيروقراطية المرفقية .
- الاستجابة المباشرة السريعة والفورية لطالبي الخدمات ،لقاء التواصل المباشر مع المتعاملين التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة بجميع تفاصيلها ،و مجابهة الجمود الإداري والمرفقي .
- تمكين المواطنين من نقل وتلقي المعلومات من خلال إخضاع الأداء الرقمي لسرعة الاستجابة ،والتسليم المبسط للخدمات .

أن الوقوف على هذه التحدي يجسد قفزة نوعية في أداء الخدمات الإدارية المقدمة ،لتجسيد نمط بساطة للوقوف على احتياجات المواطنين ليجعل من الشفافية والوضوح أبرز سماتها ،فالإدارة الرقمية منهجية متطورة تقوم على الاستيعاب الشامل ونشر الوعي والاستثمار الايجابي للخدمة الإدارية [2].

[1]-حراث أمينة,حراثأسماء:المرفق العام الالكتروني ودوره في تحقيق مبدأ التكييف في الجزائر,مرجع سابق ص74

[2]-مرجع سابق ،ص 75.

ثالثا /التحديات الإدارية:

- التنسيق والعمل المشترك بين الإدارات والمرافق الالكترونية ،على تعميم الاستخدام الأمثل للأنظمة الرقمية لرسم خطة معلوماتية موحدة وشاملة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال .
- تحمل الإدارة مسؤولية التواصل والاتصال مع بيئتها الداخلية والخارجية .
- تأهيل الموظفين وتشجيع العاملين على توظيف نظم المعلومات الرقمية[1]

الفرع الثاني : معيقات سير الإدارة الرقمية :

تعد التقنية الرقمية أحد الموارد الأساسية للمنظمات للتأقلم مع طبيعة العصر الحالي،إلا أن الدول النامية تواجه مجموعة من القيود والمعيقات التي تعرقل عملية الاستثمار الفعال للتقنية الحديثة، حيث أن كثيرا من المرافق العمومية تعاني من العديد من السلبيات والتي تتمثل في كثرة الإجراءات الروتينية، وضعف التنسيق بين الوحدات الإدارية، وعدم مواكبة المستجدات في مجال التقنية،في حين يرى الباحث " **براونديفيد**" أن على الدول النامية تبنيي أسلوبا جديدا للتفكير والقيادة لضمان الوصول بالإدارة الالكترونية إلى كامل إمكانيتها باعتبار أن هذه الدول تواجه تحديات كبرى تحول دون الاستفادة منها.

أولا /المعيقات الإدارية التنظيمية

يشير الباحث غنيم أحمد علي" إلى أن بعض الدول وخاصة الدول النامية تتخذ بعض الأساليب الإدارية التقليدية كالأسلوب البيروقراطي نموذجا للعمل بها وهذه الأساليب لا تتناسب مع متطلبات الإدارة الرقمية أو الالكترونية ".

[1]- حراث أمينة,حراث أسماء ، مرجع السابق ،ص 76 .

ويؤكد "تيربان وآخرون" تعمل المرافق على إعادة هيكلة نفسها وأنه بالرغم من أن بعض المرافق المبتكرة لتتماشى مع التطورات في العصر الرقمي إلا أن الغالبية العظمى منها مازلت تعتمد على الهياكل الهرمية التقليدية والتي تقف كعائق في تطبيق التقنيات الحديثة والاستفادة من معطياتها في تطوير مرافقها .كما أن المرافق العامة الالكترونية تتطلب خبراء ومتخصصين في هذا المجال لكن هذا الأمر يتطلب إعادة الهيكلة البشرية لجلب هؤلاء الخبراء خاصة في ظل قلة وعدم وجود الكفاءات العالية المختصة بالرقمنة على مستوى المرافق التقليدية. كذالك عدم تخصيص حوافز مالية للمتميزين في مجال العمل الالكتروني يعيق الإدارة الالكترونية [1].

ثانيا/ المعيقات التقنية :

أحدثت ثورة تكنولوجيا المعلومات المعاصرة تقدما واضحا في العديد من الدول المتقدمة، وكان لها دور إيجابي على شعوبها، فعن طريق هذه التقنية وتطبيقاتها يمكن وضع المنظمات في موقع تنافسي عن طريق توظيفها في إداراتها ومؤسساتها. وبالمقابل يلاحظ ان الدول النامية لم تستطع الاستفادة من الإمكانيات التقنية، وذلك بسبب وجود معيقات تقنية في سبيل أي تقدم في المجال ألمعلوماتي من أهمها ضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلومات، ويعزز هذا الرأي كل من "**جيسب و فالسيشjessupvalacich** "حيث وضحا أن معظم المنظمات تواجه تحديات تقنية خاصة فيما يتعلق بوجود بنية تحتية شاملة وخاصة في الدول النامية ،كما أن ضعف البنية الأساسية لنظام المعلومات والاتصالات وضعف كفاءتها التشغيلية من أهم المعوقات التي تواجه تحول المنظمات نحو البيئة الالكترونية.وهناك مجموعة من المعوقات التقنية التي تعيق الاستفادة من تطبيقات الإدارة الرقمية أو الالكترونية وهي:

- عدم وجود وعي حاسوبي ومعلوماتي عند بعض الإداريين .

[1]- حراث أمينة,حراث أسماء ،مرجع سابق ،ص 77

- تذبذب الانترنت الذي يشكل عائق كبير،أمام التحول من المرافق العامة التقليدية إلى المرافق العامة الرقمية .
- ضعف برامج حماية البيانات و المعلومات داخل الأجهزة قد يعرضها للقرصنة مما يجعل المرافق في خطر فقدان العديد من البيانات والمعلومات [1].

ثالثا/ المعيقات البشرية:

يعد العنصر البشري من ابرز العناصر التي تقود مجتمعاتها إلى تحقيق التقدم والرقي في مختلف المجالات ،إلا أن النقص في عدد الأفراد المؤهلين للتأقلم مع البيئة الرقمية ، أصبح أمر تعاني منه أغلب الدول وبالأخص الدول النامية .

ويؤكد كل من"**Jessupandvalacich** " على أن النقص في الموارد البشرية المؤهلة للتعامل مع العصر الرقمي يعد عائقا يواجه المؤسسات عند ممارستها للتكنولوجية الحديثة ومن أهم هذه المعيقات :

- ضعف اقتناع الموظفين من التعامل مع نظام الإدارة الرقمية ، ويرجعون ذلك إلى زيادة المهام عليهم ، نظرا للمتطلبات والمهام العديدة في مجال الإدارة الالكترونية .
- تخوف بعض الموظفين من استخدام التقنية الحديثة قد يعيق تطبيق الإدارة الرقمية ونجد ذلك عند بعض الموظفين الذين ليس لهم خبرة كبيرة في مجال العمل الإداري الالكتروني ،حيث يبدون تخوفهم من الأعطال أو ارتكاب أخطاء قد يحاسبون عليها ، على عكس الموظفين الذين لديهم خبرة كبيرة في المجال .
- عدم توفر الموظفين المتخصصين في تشغيل وصيانة أجهزة الحاسب الآلي قد يعيق تطبيق الإدارة الالكترونية .

[1]- حراث أمينة,حراث أسماء ،مرجع سابق ، ص 78.

- الابتكار ،والتصنيع التقني ،وتوفر شبكات كبرى لعملية تطوير الخدمات لمواكبة التكييف العالمي ، هي معيقات تنظميه تحول دون التكييف وتحقيق النموذج التنموي المأمول به لعدم توفر بيئة تنظميه مشجعة نحو تحقيق ذلك [1].

رابعا / المعيقات المالية:

إن مشروع مثل مشروع رقمنة المرافق العمومية و الهيئات العليا يحتاج الى ميزانيات تتلاءم مع الأسلوب التقني الحديث وتوفير كافة مستلزماته ، لكن تعاني معظم المنظمات من نقص الإمكانيات المادية اللازمة لمثل هذه المشاريع ، ومن أهم هذه المعيقات التي تواجه تطبيق رقمنة المرافق العمومية ،ضعف فرص الاستمرار والتطور ، ويرى الباحث "**غنيم**" ضرورة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار والتمويل لتحسين البنية التحتية للشبكات والاتصالات ، والقيام بعمليات صيانة الأجهزة ،و إنشاء معاهد التدريب الخاصة بالحاسب الآلي .

وبناءا على ما سبق ، فإن ثورة التحولات المعلوماتية بكافة أشكالها وتطبيقاتها ،فرضت على المرافق تحديات ومعيقات كبرى ،ولهذا لابد من تكتيف الجهود والمبادرات المختلفة لمناقشة ودراسة هذه التحديات والعقبات التي قد تنشأ أو تحصل أثناء تطبيق الرقمنة الإدارية وإيجاد الحلول المناسبة ،و تحديد رؤية مستقبلية من تجارب الدول الناجحة في مجال الرقمنة مع مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم حاليا [2].

[1]- حراث أمينة,حراث أسماء ،مرجع سلبق ،ص 79.
[2]-مرجع سابق ،ص 80.

ملخص الفصل :

لقد أصبح الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية أو الالكترونية ضرورة حتمية فرضتها التغيرات و التطورات والتكنولوجيات العالمية ،خاصة تلك الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، هذا لما توفره من مزايا وتسهيلات للمستخدمين في جميع القطاعات ،وهذا ما دفع بالدول لتبنيها في تسير المؤسسات التنظيمية والصناعية .

و بالرغم من أن النشاط الإداري الرقمي في الجزائر ما يزال في مراحله الأولية ،إلا أن تطبيقه قد منح إسهامات و إنجازات على واقع الخدمة المقدمة للوطن بشكل نسبي ،من خلال إدخال الخدمة الرقمية على العديد من القطاعات خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة مع المواطن كمصلحة الحالة المدنية ،كما عرفت الخدمة العمومية على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وجل الجامعات الجزائرية استعمالا متزايدا حيث سعت هذه الوزارة لجعلها تتم بالفعالية والشفافية ،فقامت بتجسيد عدة مشاريع هامة في مجال رقمنة وعصرنه الجامعة كمرفق عام باستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة ،حيث تهدف مجمل هذه الانجازات إلى تمكين الأستاذ والطالب على حد السواء من خدمة عمومية ذات جودة عالية .ويعتبر مجال التعليم لمختلف الأطوار من بين الأنظمة التي تأثرت بالتكنولوجيا،والذي نتج عنه التعليم الالكتروني الذي يعتمد بصفة أساسية على أخر تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والذي حقق قفزة نوعية في طرق وأساليب و أنماط تقديم التعليم والتكوين والخدمات الإدارية ،كما لعبت الرقمنة دور فعال في تحسين جودة الخدمات الإدارية و تسريع وتيرة العمل الإداري ،دعم الشفافية و الرقابة الإدارية وتسهيل اتخاذ القرار الإداري و وترشيد الموارد و تخفيض التكاليف ،وهذا رغم التحديات والصعوبات والمعيقات التي عانت ولا زالت تعاني منها الإدارة الرقمية .

الخاتمة

خـاتمـــة :

يقتضي تفعيل الإدارة الرقمية إحداث تحول شامل في الإجراءات الإدارية وأساليب التسيير الإداري وحتى طرق تفاعل الإدارة مع المواطن ،ومن أجل تحقيق ذلك وجب أن يكون هناك إمتزاج و تكامل بين جملة من المطالب التي تمس مختلف الجوانب التقنية ،الإدارية والتنظيمية ،السياسية ،الإجتماعية والثقافية .

وتأسيسا على ذلك أقدمت الجزائر على خوض مسار التحول الرقمي بإطلاقها إستراتجية الجزائر الإلكترونية 2013 كتجربة أولى غلب عليها طابع التقاعس والتردد في التجسيد ،ليتم تداركه لاحقا ببعث إستراتيجية 2022 للتحول الرقمي والتي تعكس في مضمونها عزم البلاد على المضي في مسار التحول الرقمي بخطى جديدة ثابتة وأكثر حزما التي تعتبر خطوة تغيير جذري في مسار التحول نحو الإدارة الإلكترونية و هذا ما دعت إلى مواصلته الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر"من أجل الجزائر رقمية 2030" التى تم نشرها خلال الشهر السابق على عدة مواقع الكترونية رسمية حيث تقوم على خمسة محاور،محواران منها يعدان القاعدة الاساسية لانجاح التحول الرقمي في الجزائر متعلقان **بالبنية التحتية الأساسية** والمتمثلة أساسا في شبكات الاتصال عالية الجودة ،**ومراكز البيانات الموارد البشرية والبحث والتكوين** ،أما المحاور الثلاثة الأخرى فتستهدف مكونات الدولة والمتمثلة في السلطات العمومية التي تحكم وتسير من خلال محور **الحوكمة الرقمية** والاقتصاد الذي يخلق الثروة من خلال محور **الإقتصاد الرقمي** ،والمجتمع المدني لبلوغ الشمول الرقمي من خلال محور **المجتمع الرقمي** ،ويشمل كل محور مجموعة من الأهداف الإستراتيجية بمجموع خمسة وعشرين(25) هدفا استراتيجيا ،لكل هدف منها غاية تعمل المحافظة السامية للرقمنة بلوغها في الفترة الممتدة من 2025 إلى 2030،حيث تصبو هذه الأهداف إلى تحقيق جملة من القيم تتمثل في الشفافية والفعالية في التسيير ،العدالة والمساواة لتحفيز الاقتصاد الوطني وضمان تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة ،كما تقوم الاستراتجية الوطنية الرقمية على ركيزتيين ،الاولى تتمثل في الجانب القانوني والتنظمي الشامل الذي ينظم ويؤطر مجال الرقمنة في الجزائر من خلال إعداد قانون الرقمنة وهو ما تعمل عليه المحافظة السامية للرقمنة باشراك كل المعنيين بمجال الرقمنة في الدولة ،أما الركيزة الثانية

فتتمثل في الامن الرقمي الذي يعد دعامة أساسية وبالغة الأهمية لحماية البيانات والانظمة من التهديدات السيبرانية ،حيث تعتبر هذه المحاور والأهداف بمثابة حلول مقترحة لتحقيق الهدف المنشود وبلوغ الغاية السامية وهو رقمنة النشاط الإداري بصفة خاصة والتحول الرقمي في الجزائر بصفةعامة.

أما في ما يتعلق بالنتائج نستخلص من هذالبحث مجموعة من النقاط تمثل في :

1-الإدارة الرقمية هي بديل جديد يعيد النظر في علاقة المواطن بالمؤسسات العمومية والهيئات الإدارية ،والتحول للراوبط الإفتراضية ،يحسن الاستجابة وويزيد من مستوى الفعالية في الإدارات العمومية اثناء تأدية الخدمات العمومية .

2-المرافق العمومية في الجزائر أصبحت تتسم بتكيف نسبي تستخدم فيه مزيج من الوسائل لتقديم الخدمات العمومية ،فتقدم خدمات عمومية بوسائل تقليدية من جهة ،و خدمات عمومية بوسائل الكترونية من جهة اخري ، وهو مازاد من تعقيد الخدمات الإدارية .

3-بالرغم من التوصيات الرئاسية وبذل المجهودات الإيجابية لرقمنة كل القطاعات الإدارية إلا أن هناك العديد م الصعوبات والعوائق التي حالت دون تجسيد الرقمنة على كل القطاعات العمومية .

4-تمكنت عدة قطاعات ادارية من اعتماد آليات رقمية أو إلكترونية ولكن بشكل متفاوت، حيث يعتبر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من أكثر القطاعات الإدارية إستعمالا للتقنيات الرقمية ،كما استفدت قطاعات أخرى من هذه التقنيات ولكن بنسب ضئيلة ، كقطاع التكوين وقطاع الصحة رغم أهميته الكبيرة إلا انه من القطاعات التي تتفتقر إلى مرافق إلكترونية .

5-إن الخدمة العمومية الإلكترونية في الجزائر يعترضها مشكل الأمية الإلكترونية .

6-رغم تأخر الدولة الجزائرية في مجال التطور التكنولوجي وتطبيق الإدارة الرقمية على مسنتوى التراب الوطني إلا ان إعداد عدة إستراتجيات السابقة الذكر وتقديم المحاور المراد تطبيقها تعتبر إنجازا سيعرف التطور خلال الفترة 2025-2030 .

التوصيات والمقترحات :

1-مواصلة العمل على إعداد قانون الرقمنة .

2-توفير البنية التحتية اللازمة لتطبيق الرقمنةمن خلال توفير جميع الامدادت المالية والإمكانيات البشرية .

3-نشر الثقافة الإلكترونية بين الأفراد وبرمجة أيام إعلامية على مستوى المؤسسات الإدارية من أجل القدرة على إستخدام هذه التقنية .

4-تعميم الانترنت ذات التدفق السريع لضمان جودة وسرعة الإتصال ،وتوفير مجانية الأنترنت لاسيما في قطاع التعليم وقطاع الصحة .

5-اعتماد الدفع الالكتروني في جميع المعاملات التجارية.

6-التحديث المستمر لتقنيات الإعلام والإتصال لإجراءات العمل ومحاولة توضيحها للموظفيين من مواكبة التطور التكنولوجي .

7-جلب الكفاءة البشرية المختصة والمتميزة في مجال الإدارة الرقمية من مدربين ومستشارين وتقنيين .

8-ضرورة عمل الدولة على حماية أمن المعلومات من حيث أن ثقة المواطن بالإدارة الإلكترونية يعتبر عنصرا مهما لقيامها ،خاصة في حالة الخدمات التي تتطلب المواطم تزويد الإدارة بمعلوماته الشخصية .

قائـمـة المـراجـع

References

1. القرآن الكريم سورة الكهف الآية 06.

النصوص الدستورية :

2. المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30ديسمبر 2020 ,يتعلق بإصدار التعديل الدستوري ,المصادق عليه في استفتاء 2020/11/01 ج.ز العدد82,مؤرخ في 2020/12/30 .

القوانين العادية :

3. قانون 11/18 ,المؤرخ في 18شوال 1439 الموافق ل 2يوليو 2018,يتعلق بالصحة ,ج.ر.ج.ج , عدد46,الصادرة في 2018/06/29.

4. قانون رقم14-08 مؤرخ في 13 شوال عام 1435الموافق ل9اغسطس 2014 المعدل والمتتمللامر رقم 70-20 المؤرخ في 13 ذي الحجة الموافق ل19فبراير 1970والمتعلق بالحالة المدنية.ج.ر.ج.ج ،العدد49 .20اغسطس 2014.

5. -قانون 08-06 المؤرخ في 16 صفر1429 الموافق ل23 فيفري 2008،المعدل والمتمم لقانون 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة الموافق ل04افريل 1999 المتضمن القانون التوحهي للتعليم العالي ، ج.ر.ج.ج، العدد10، الصادرة بتارخ 27 فيفري 2008 .

6. القانون 2000-04 ،المؤرخ في 10رمضان 1421، الموافق 06ديسمبر 2000،المعدل للقانون 99-05 ،المؤرخ في18 ذي الحجة الموافق ل04أفريل 1999 ،المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي ،ج.ر.ج.ج،العدد75 ،الصادرة بتاريخ 10ديسمبر 2000.

المراسيم الرئاسية والقرارت التنظمية :

7. مرسوم رئاسي رقم 25-129 المؤرخ في 23شوال 1446 الموافق ل22 افريل 2025،يسند إلى المحافظ السامي سلطة الوصاية على الديوان الوطني للاحصائيات ،ج.ر.ج.ج،العدد24،الصادر بتاريخ 2025/24/24.

8. مرسوم رئاسي رقم 23-314 ،المؤرخ في20 صفر 1445 الموافق ل 06 سبتمبر 2023 ،المتضمن انشاء المحافظة السامية للرقمنة وتحديد مهامها و تنظيمها و سيرها ،ج.ر.ج.ج، العدد 59، الصادر ب 14 /2023/09.

9. المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2015/09/16 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام ،ج.ر،العدد50،الصادرة بتاريخ 2015/09/20.

المراسيم التنفيذية :

10. القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 ذي القعدة 1425 الموافق ل22 ديسمبر 2004 المتضمن إنشاء مديريات الخدمات الجامعية وتحديد مقرها والإقامات التابعة لها و مشتملاتها،ج.ر.ج.ج،العدد 22 ،الصادرة بتاريخ 2024/03/07.

11. المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المؤرخ في 2018/08/02 المتعلق بتفويض المرفق العام ،ج.ر،العدد48 ،الصادرة بتاريخ 2018/08/05.

12. قرار وزاري مشترك المؤرخ في 2014/10/30 ,المحدد لكيفية تطبيق النظام المعلوماتي لمحاسبة التسيير في المؤسسات العمومية الصحية وكذا القائمة المؤسسات المعنية بتنفيذ هذا النظام ,ج.ر العدد 01 ,الصادرة بتاريخ 2015/01/07 .

13. المرسوم رقم212-96 المؤرخ في:1996/08/15 تعدد صلاحيات الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالإصلاح الإداري و الوظيف العمومي.

لقانون15-03 ،مؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 01 فيفري 2015 ،متعلق بعصرنة قطاع العدالة ،ج.ر.ج.ج ،العدد6،الصادرفي:2015/02/10

14. مرسوم تنفيذي 204/15 ،مؤرخ في 11شوال 1436 الموافق 27 جوان 2015 ، يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ،ج.ر.ج.ج،العدد41، الصادر بتاريخ 29جوان 2015.

15. المرسوم التنفيذي 106/14 المؤرخ في 2014/03/12 ,يتضمن وضع النظام المعلوماتي لمحاسبة التسيير في المؤسسات العمومية للصحة,ج.ر.ج.ج، العدد 15 ,الصادرة بتاريخ 2014/03/19.

الكتب :

16. أحمد الكبيسي ،تطور النظم الإلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الافتراضية ،العربية 300،العدد2008،29.

17. نبيل بن عبد الرحمان المعلم ،المكتبات الرقمية في المملكة العربية السعودية (مكتبة الملك فهد الوطنية نموذجا)،الطبعة الاولى،الرياض السعودية ،2010.

المعاجم والتفاسير :

18. تفسير الجلالين للقرآن الكريم ،جلال الدين محمد بن أحمد المحلي وجلال الدين عبد الرحمن السيوط ،الطبعة الثانية عشر ،دار ابن كثير ، دمشق ،2005،

19. الاطروحات والمذكرات :

20. بريش محمد عبد المنعم ,آلية الحكامة و دورها في تحسين جودة الخدمات الصحية (دراسة الحالة الجزائر).أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم القانونية ,كلية الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة باتنة 1 ,الجزائر ,2018

21. رميصاءلكحل و شيماءقريدة ،دور الرقمنة في أداء الخدمة العمومية (دراسة خالة بالوحدة الولائية للبريد بورقلة ، مذكرة ماستر كلية العلم الاقتصادية والتجارية تخصص إدارة أعمال ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، 2023.

22. الشارف صباح ،كشرود مروى،دورالرقمنة في عصرنه الإدارة الجزائرية (قطاع العدالة نموذجا)، مذكرة ماستر تخصص قانون إداري ،كلية الحقوق والعلوم سياسية ،جامعة محمد العربي التبسي ،2020.

23. حراث أمينة,حراثأسماء:المرفق العام الالكتروني ودوره في تحقيق مبدأ التكييف في الجزائر,مذكر لنيل شهادة الماستر كلية الحقوق,جامعة عباس لغرور , خنشلة, 2024

24. قروش عيسى،إستراتيجية الجزائر الالكترونية ،مقياس الإدارة العمومية الالكترونية محاضرات للسنة الثانية ماستر،قسم تسيير عمومي، كليةالعلوم الاقتصادية والتجاريةوعلومالتسيير،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة،2018/2017.

المقالات والمجلات :

25. أ.محمد سعداوي ،انعكاسات تطبيق نظام الحوكمة الالكترونية على أداء المرافق العامة ،مجلة الاقتصاد الجزائري ،العدد15 المجلد 02 ،جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2016.

26. بركاني نجيب ،بشير عبد العالي،واقع التحول الرقمي بالديوان الوطمي للخدمات الجامعية ،مجلة البحوث الإقتصادية والإدارية ،المجلد 08،العدد01،تاريخ النشر 2024/06/30 ،الساعة 01:15 ، على الموقع، https://asjp.cerist.dz/en/article/262413:

27. –بلول فهيمة، رقمنة قطاع التعليم العالي في الجزائر؟،مجلة:هل سيحقق شعار صفر ورقة في الجامعة الجزائرية، المفكر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، المجلد18،العدد2023،01.

28. رزاقي جميلة ,التحول نحو الإدارة الالكترونية مخرج الجزائر لمواجهة التحديات الاقتصادية،متوفر على الموقع الالكتروني http://elayatonline.net/article50932html بتاريخ 2024/02/03.

29. سعيد حركات ,سارة بن غيدة و تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات الصحية– إشارة إلى القطاع الصحي في الجزائر ,مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية والمجلد 07 ,العدد 02, 2020 .

30. عتيقة معاوي ،تطور المرفق العمومي في ظل تحول دور الدولة،مجلة البحوث في الحقوق والعلوم سياسية المجلد 06 العدد 01جامعة محمد لمين دباغين ،سطيف ،تاريخ النشر :2020/09/17 ،الموقع https://asjp.cerist.dz/en/article/127433 .

31. عنكوش نبيل و تازير مريم، المكتبة الرقمية، دراسة في مفهوم وتأصيل للمصطلح، مجلة rist،المجلد20،العدد01، 2020 .

32. غالية زيوي، مقال ، لتخفيف العبء عن المواطنين ،مستغانم ،www.echaab.dz/03/26/2021.

المواقع الالكترونية :

33. فضاء التسيير الاستشفائي بالجزائر الموقع :https://hopital-dz.com.atlaq.com

34. المحافظة السامية للرقمنة ،الوثيقة الرسمية لاستراتجية الوطنية للتحول الرقمي "الجزائر رقمية 2025-2030" ، 2025/25/12 ،الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية والمحافظة السامية للرقمنة، https://hcn.dz/SNTN-Ar.pdf

35. الموقع الرسمي لجامعة قاصدي مرباح ورقلة ،https //www.univ-ouargla.dz: ،بتاريخ 2025/04/20

36. الموقع الرسمي لوزراة التربية الوطنية ,http//w.w.w.education.gov.dz

37. موقع وزارة العدل، الصفحة الرسمية على الانترنت ،تاريخ التصفح:27 افريل2025،mjustice.dz .

المراجع بالغة الاجنبية :

38. Léon dugui ,traité de droit constitutionnel ,T .2,2éme édition , Ancenienne Librairie fontemoing , Paris ,1923 .

39. Jean Rivero ,Droit Administratif ,13éme édition ,Dallos , Paria, 1990 .

40. Maurice Hauriou ,Precis De Droit Administratif Et De Droit Public , 08éme Edition, Paris, 1914.

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	1
الفصل الأول: اليات التحول نحو ادارة رقمية	
المبحث الأول : الاطار المعرفي للرقمنة ومتطلبات تطبيقها	08
المطلب الأول : ماهية الرقمنة	08
المطلب الثاني:دوافع تطبيق الرقمنةو متطلباتها	16
المبحث الثاني:مراحل تطبيق الرقمنة على النشاط الاداري .	22
المطلب الاول : ماهية النشاط الاداري	22
المطلب الثاني:مراحل تطبيق الرقمنة (الانتقال من الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية)	28
خلاصة الفصل الاول	33
الفصل الثاني:تجسيدالرقمنة الادارية في الجزائر (النتائج والاهذاف)	
المبحث الاول: تكريس الرقمنة الادارية في الجزائر	37
المطلب الاول:على مستوى السلطة المركزية	37
المطلب الثاني :على مستوى السلطة المحلية	49
المبحث الثاني :أثر تجسيد الرقمنة على النشاط الاداري .	59
المطلب الاول : دور الرقمنة في تفعيل النشاط الاداري	59
المطلب الثاني :تحديات ومعيقات الادارة الرقمية	61
ملخص الفصل الثاني	68
الخاتمة	70

قائمة المراجع	73

ملخص:

إن الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية كان نتيجة التطور التكنولوجي لتقنيات الإعلام والإتصالفالرقمنة تعتبر الوسيلة الاساسية نحو التحول إلى الادراة الكترونية فالتحول من الاتصال المباشر للمواطنين مع الادارة أو مؤسسة الخدمة العمومية إلى التواصل الرقمي عبرالشبكات الالكترونية المختلفة ،حيث تنطلق هذه المرحلة من الإستخدام الأمثل لمختلف الأجهزة وبرامج تكنولوجيا الإعلام والإتصال وتقديم حلول للتعقيدات والمشاكل البيروقراطية التي تعترض الإدارة العمومية في شكلها التقليدي ،وهذا ما استدعى الدولة الجزائرية إلى عصرنة نشاطها الإداري من خلال آلية الرقمنة كأسلوب يتماشى مع تطورات تكنولوجيا الإعلام والإتصال بالإضافة إلى المتطلبات الإدارية والإجتماعيةوالإقتصادية والسياسية والأمنية ،إذ أن مفهوم الإدارة في ظل الرقمنة قد بدأ يتشكل لإعادة هيكلة شاملة لمفاهيم البنى التنظمية ،وهذا ما يطلق عليه رقمنة النشاط الإداري في الجزائر .

لكلمات المفتاحية: الرقمنة ،الادارة الإلكترونية ،النشاط الإداري ، التحول الرقمي ،تكنولوجيا الإعلام والإتصال .

Abstract*:*

*thetrasition from traditonaladministration to digital adminstration was a result of technological advancements in media and communication.the main means accompanying this shiftis the move towrdseletronicadministration which involves direct communication between citizensand administration oe public service instutitionthrough various digital networks.this phase is characterized by the use of different devices and media and communication technologies to provide solution bureacatic complications and problems faced by traditionl public cadministration .this necessitated the modernization of administrative activity through digital mechanisms in line with the requirements of media and communication technologies, in addition to administrative,social,economic,political,and security demands.in light of digitization, the concept of administration has begun to be reshaped intoa comprehensive structure of organizational frameworks,known in Algeria as thedigitalizationof administrative activity**.***

Key words: *communication technology,digitalization,electronic,administration,administration activity,digitaltranformation**.***

Résumé :

La transition de l'administrationtraditionnelle à l'administrationnumériqueest le résultat du développementtechnologique des technologies des médias et de la communication. La numérisationestconsidéréecomme le principal moyen de transition versl'administrationélectronique.Le passage de la communication directe des citoyens avec l'administrationoul'institution de service public à la communication numérique via divers réseauxélectroniques, Cetteétape commence par l'utilisationoptimale de divers dispositifs.Et les programmes de technologies de l'information et de la communication et fournir des solutions aux complexités et aux problèmesbureaucratiquesauxquelsestconfrontéel'administrationpubliquedanssaformetraditionnelle.C'estce qui a appelél'Etatalgérien à moderniser son activité administrative par le biais du mécanisme de numérisation en tantqueméthodeconforme à l'évolution des technologies de l'information et de la communication en plus de l'administration, les exigencessociales, économiques, politiques et de sécurité, car le concept d'administration à la lumière de la numérisation a commencé à prendreforme pour une restructuration globale des concepts de structures organisationnelles, et c'estcequ'onappelle la numérisation de l'activité administrative en Algérie.

Mots-clés :numérisation, administration électronique, activité administrative, transformation numérique, technologie des médias et de la communication.